

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٨٤٠

الإثنين، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تيرومورتي	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كينغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيد كفالهايم
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

21-23208 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد محمد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام؛ والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أنضم إليكم اليوم، سيدي الرئيس، لإطلاع مجلس الأمن على التطورات الراهنة في اليمن.

للأسف، منذ الاجتماع الأخير للمجلس بشأن اليمن (انظر S/PV.8797)، لم يحرز أي تقدم آخر في الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق على أساس الخطة ذات النقاط الأربع المعروضة على الأطراف، والتي تتألف من وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وإعادة فتح مطار صنعاء، وتخفيف القيود المفروضة على تدفق الوقود والسلع الأخرى عبر ميناء الحديدة، واستئناف المفاوضات السياسية المباشرة بين الأطراف اليمنية.

واستمر الحوثيون في فرض شروط لاستئناف مشاركتهم في العملية السياسية فيما يتعلق بفتح موانئ الحديدة ومطار صنعاء، وكذلك إنهاء ما يسمونه "العدوان والاحتلال". وبمناسبة عيد الأضحى، كرر رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين هذا الموقف.

ولم تستأنف بعد المفاوضات التي يسرتها المملكة العربية السعودية بشأن اتفاق الرياض، والتي ركزت على عودة رئيس الوزراء والوزراء الآخرين إلى عدن، وكان من المنتظر أن تستأنف بعد عطلة العيد في تموز/يوليه. ولم يحدد موعد لاستئناف تلك الجهود. ولا يزال إحراز تقدم في الوقت المناسب بشأن تنفيذ اتفاق الرياض أمرا حيويا لمعالجة التوترات في الجنوب، لا سيما وأن الحالة الأمنية في عدن والمحافظات الجنوبية لا تزال في تدهور. ومما يزيد من تفاقم الوضع استمرار المشاكل المتعلقة بتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك إمدادات الكهرباء، على الرغم من التحويلات السعودية لمنح الوقود. وقد صاحب ذلك المزيد من الاحتجاجات والاضطرابات في عدن ومناطق أخرى من المحافظات الجنوبية. ويجب على جميع أصحاب المصلحة التعاون لتجنب المزيد من التصعيد.

النشاط العسكري في اليمن مستمر في الانحسار والتدفق. وقد لوحظ قتال متقطع في الجوف وتعز، ولكن يبدو أن مأرب لا تزال محور التركيز الاستراتيجي الرئيسي. وفي البيضاء، إلى الجنوب من مأرب، عكس الحوثيون المكاسب الأولية التي حققتها القوات اليمنية المدعومة من التحالف الذي تقوده السعودية، وتحركوا الآن شمالا حول الحدود بين محافظتي مأرب وشبوة. واستنادا إلى تلك التطورات المستمرة في الوضع العسكري، أصبحت الطرق الشريانية الرئيسية المؤدية إلى مأرب مهددة الآن بشكل أكثر خطورة. وفي ضوء ذلك، نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف للوقف التام والفوري لهذه المحاولات الرامية إلى تحقيق مكاسب إقليمية بالقوة .

وبعد فترة هدوء قصيرة في هجمات الصواريخ البالیستية والطائرات بدون طيار عبر الحدود ضد جنوب المملكة العربية السعودية، استُهدفت البنية التحتية البرية والبحرية في هذه المنطقة مرة أخرى في الأسابيع الأخيرة.

كذلك ترد تقارير مستمرة عن غارات جوية يشنها التحالف.

إن الحالة الاقتصادية الصعبة ملموسة في جميع أنحاء البلد. وما زالت قيمة الريال اليمني في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة

تتدهور، ووصلت إلى انخفاض قياسي إذ بلغت قيمته ١٠٠٠ ريال مقابل دولار الولايات المتحدة. كما زادت الفجوة في أسعار الصرف بين صنعاء وعدن إلى حوالي ٤٠٠ ريال. وقد هدد المجلس الانتقالي الجنوبي مؤخرا بفرض سعر صرف محلي مستقل في عدن ومناطق أخرى خاضعة لسيطرته في جنوب اليمن، وهذا الوضع من المرجح أن يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى تحقيق انتعاش اقتصادي متماسك. عارض أيضا الحوثيون وأعضاء القطاع الخاص زيادة الحكومة لسعر رسوم الدولار الجمركي من ٢٥٠ إلى ٥٠٠ ريال للواردات.

أخيرا، أود أن أتطرق إلى المسألة المتعلقة بإمدادات الوقود، التي لا تزال تتفاقم، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ومنذ بداية تموز/يوليه لم تُمنح تصاريح بالرسو في ميناء الحديدة إلا لثلاث سفن وقود تجارية. ولا تزال أربع سفن وقود موجودة في منطقة الانتظار التابعة للتحالف. وقد أُبلغ عن إغلاق جميع محطات البنزين أبوابها باستثناء محطة واحدة تابعة لشركة البترول اليمنية في المحافظات التي يسيطر عليها الحوثيون. وذكرت شركة الغاز اليمنية إلى أن هناك نقصا حادا متزايدا في غاز الطهي، حيث يفهم أن فترات الانتظار تستغرق شهرا تقريبا لإعادة ملء الاسطوانات الفارغة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في الأسعار في السوق الموازية. ونكرر دعوتنا إلى حكومة اليمن بأن تسمح على جناح السرعة بدخول جميع الإمدادات التجارية الأساسية، بما في ذلك سفن نقل الوقود، إلى الحديدة بدون تأخير. ويجب على جميع الأطراف أن تعطي الأولوية للاحتياجات المدنية وأن تمتنع عن استخدام الاقتصاد كسلاح، لا سيما في ضوء الحالة الإنسانية الحرجة في البلد.

إن تعيين السيد غروندبرغ مبعوثا خاصا جديدا لليمن يتيح فرصة للبناء على الجهود الضخمة التي بذلها مارتن غريفيث لدى اضطلاعه بدوره بصفته مبعوثا للأمين العام؛ وتقييم نهج الوساطة الشامل؛ والتركيز على التغلب على العقبات التي لا تزال أمامنا. وفي هذا الصدد، من الضروري استئناف عملية سياسية شاملة بقيادة اليمن للتوصل إلى حل تفاوضي للصراع. ونهيب بجميع الأطراف وأصحاب المصلحة، بمن فيهم المجلس، إلى تقديم دعمهم وتعاونهم الكاملين للسيد غروندبرغ في جهوده المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (بالإنكليزية): أشكر السيد الخياري على إحاطته. ويسرني جدا أن أنضم إلى أعضاء المجلس اليوم في موضوع هو بالطبع مألوف تماما، وإن كان من وجهة نظر مختلفة إلى حد ما. وهذه أول جولة لي في المجلس في مهامي الجديدة. لذلك أنا سعيد جدا لأن هذه الجولة تتعلق باليمن.

اليمن بلد رائع حقا. كنا نتحدث عن ذلك قبل بدء جلسة اليوم. فهو موطن لثقافة ثرية وتاريخ مدهش، وأماكن جميلة وناس رائعين. إنها أكثر بكثير من الحرب التي نناقشها هنا كل شهر. ومع ذلك، بعد ست سنوات من الحرب، تطغى الحرب على كل شيء. وكما ذكر السيد خيري، كان لي شرفا كبيرا في دوري السابق في السعي إلى مساعدة اليمنيين على تجاوز ذلك الخط، وإحلال السلام وإنهاء الحرب. خلال تلك الفترة، أذهلتني مرارا الوحشية المروعة للأزمة الإنسانية وكنت أصغي باهتمام إلى الإحاطات التي قدمها مارك لوكوك. لذلك، فإنني ممتن لإتاحة الفرصة لي الآن لطرق تلك المسائل المعروضة على المجلس.

يوجد الكثير ممن يمكن التطرق إليه، وفي جميع الحالات، وكما سيستمع الأعضاء إلى السيدة فو، فإن المدنيين، ولا سيما الأطفال هم الذين يتحملون وطأة الحرب. وتدور رحى الحرب، كما وصف السيد الخياري، بما في ذلك هجوم أنصار الله المدمر في مأرب والاشتباكات الجارية على طول ما يقرب من ٥٠ خطا أماميا آخر. وتفيد التقارير بأن الأعمال القتالية التي وقعت هذا العام قتلت أو جرحت حتى الآن أكثر من ١٢٠٠ مدني. فقد انهارت المؤسسات والخدمات العامة، مما حرم الناس من المياه النظيفة، والصرف الصحي، والتعليم، والرعاية الصحية، وساعد على نشر أمراض مثل الكوليرا، وفيروس كورونا، كما كنا نناقش قبل بدء الجلسة.

كذلك قضت الحرب على الاقتصاد. وربما كان ذلك الانهيار، كما سأصفه قريبا، إن جاز لي، أكبر محرك للاحتياجات الإنسانية للناس، بما في ذلك خطر المجاعة. وكأن كل ذلك لم يكن كافيا، فإن تغير المناخ يؤثر تأثيرا مباشرا وفوريا. وكانت الأمطار هذا العام من بين أشد الأمطار على الإطلاق، حيث تضرر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص من الفيضانات في الأسابيع القليلة الماضية وحدها.

إن القائمة طويلة ومستمرة. من الجدير بالذكر أن أكثر من ٢٠ مليون شخص في اليمن يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وهذا ما يقرب من ثلثي السكان، ولا يزال رقما مذهلا جدا. ومع ذلك، من بين كل تلك الاحتياجات، ربما تكون هناك أولوية إنسانية شاملة واحدة، وهي وقف المجاعة. هناك اليوم، ما يقرب من ٥ ملايين شخص على بعد خطوة واحدة فقط من الاستسلام للمجاعة والأمراض التي تستبد بهم. وهناك نحو ١٠ ملايين آخرين يقفون خلفهم مباشرة.

فالمجاعة ليست مجرد مشكلة غذائية، بل إنها أعراض لانهيار أعمق بكثير، كما يعلم الجميع. ومن نواحٍ عديدة، فإن جميع مشاكل اليمن قد تدحرجت إلى مشكلة واحدة، وهي تتطلب استجابة شاملة. وهذا يعني، بطبيعة الحال، توفير الإغاثة الفورية لملايين الناس الذين هم على شفا المجاعة. وهذا يعني أيضا صد المشاكل التي تدفع اليمن نحو المجاعة في المقام الأول. وفيما يتعلق بتلك النقطة بالذات، أعتقد أن العالم يستطيع أن يفعل المزيد للمساعدة.

فلنبدأ بما تقوم به وكالات المعونة بالفعل. فيما يتعلق بهذه النقطة، لدينا قصة جيدة نرويها من قبيل التغيير. وقد ارتفع التمويل الإنساني منذ حدث إعلان التبرعات في آذار/مارس. وأود أن أشكر جميع المانحين الذين حققوا ذلك، وكثير منهم موجود في هذه القاعة، بما في ذلك الأموال الجديدة الرئيسية التي أعلنت عنها المملكة العربية السعودية، وقطر، والولايات المتحدة خلال الأسابيع الستة الماضية. واليوم، يجري تمويل خطة الاستجابة لليمن – البرنامج الإنساني السنوي – بنسبة ٥٠ في المائة، وقد تلقت أموالا أكثر من أي نداء آخر في العالم. ولذلك فهي شهادة على أولئك الذين يؤازرون تلبية احتياجات الشعب اليمني. وأود أن أشكر جميع المانحين.

هذه الأموال تُمَكِّن الشركاء والوكالات الإنسانية من مساعدة ١٠ ملايين شخص في جميع أنحاء البلد كل شهر. وبدون هذه المساعدة، بالطبع سيستسلم اليمن للمجاعة. وأود أن أضيف أن غالبية شركائنا – هؤلاء الشركاء والوكالات الإنسانية – منظمات يمنية غير حكومية تعمل في كل منطقة من محافظات اليمن البالغ عددها ٣٣٣ منطقة، خلال حرب حية تدور رحاها، وهذا عمل باهر.

نعمل أيضا على زيادة وجود المساعدات في جميع أنحاء البلد. وأود أن أشيد هنا بديفيد غريسلي وأعضاء فريقه، الذين سافروا إلى أجزاء كثيرة من البلد في الأسابيع الأخيرة. وهذا يعني وجود المزيد من الموظفين في المواقع الميدانية، والمزيد من رحلات المساعدات إلى أماكن مثل مأرب، حيث كنا بحاجة إلى توفير الموظفين، وإيفاد المزيد من البعثات البرية إلى مناطق الخطوط الأمامية، وهذا تغير كبير.

إن إيصال المعونة، كما ناقشنا هنا في كثير من الأحيان، غالبا ما يكون أصعب مما ينبغي، ويرجع ذلك في الغالب إلى العوائق البيروقراطية. ونحن نعمل مع الجميع على تذليل تلك التحديات المتعلقة بالوصول، وسيظل الدعم المقدم من المانحين والدول الأعضاء حاسما بشأن تلك النقطة. وبطبيعة الحال، نطلب أيضا من المانحين زيادة مساهماتهم لضمان توزيع الأموال توزيعا كافيا على سائر القطاعات.

كما قلت، على الرغم من أن النداء ممول تمويلا جيدا نسبيا، بالمقارنة مع النداءات الأخرى في جميع أنحاء العالم، سيبدأ قريبا في الأشهر المقبلة نفاد الأموال مرة أخرى لدى الوكالات في قطاعات معينة. فبحلول تشرين الأول/أكتوبر، على سبيل المثال، من المحتمل أن تواجه المعونة الغذائية تخفيضات وأيضا تخفيضات في برامج قطاعات أخرى، لا سيما الصحة والمياه والصرف الصحي والمأوى – وأنا متأكد من أن السيدة فور ستتكلم عن ذلك – وهي قطاعات تعاني بالفعل. وإذا انخفضت مستويات المعونة انخفاضا حادا، سيعود مرة أخرى خطر المجاعة. وفي الشهر المقبل، سيستضيف الاتحاد الأوروبي والسويد وسويسرا حدثا إنسانيا بشأن اليمن خلال الأسبوع الرفيع المستوى من المناقشة العامة للجمعية العامة. وهذا الاجتماع فرصة للعالم ليؤكد من جديد التزامه بمعالجة الأزمة بضخ أموال جديدة.

غير أنني يجب أن أوضح أنه حتى القيام بعملية إنسانية ممولة جيدا لن يحقق سوى القليل نسبيا لتمكين الناس من القيام بأمر أنفسهم، وهو ما يرغب فيه معظم اليمنيين. والتحدي الأكبر هو الاقتصاد. والواقع أن السيد الخياري ناقش ذلك بالفعل. وكما دأب مارك لوكوك على القول، فإن الناس في اليمن لا يتضورون جوعا بسبب عدم وجود طعام في البلد؛ إنهم يتضورون جوعا لأنهم ليس بمقدورهم شراء هذا الطعام. وأحد أسباب ذلك هو أن الدخول نضبت. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠١٥، مما أدى إلى فقد العديد من الوظائف. ويعتمد ربع السكان، بمن فيهم الأطباء والمدرسون والأخصائيون الصحيون والأخصائيون الاجتماعيون والعاملون في المياه والصرف الصحي، على مرتبات موظفي الخدمة المدنية، التي لا تُدفع، كما يعلم أعضاء المجلس، إلا بشكل متقطع وغير منتظم وبصورة لا يُعول عليها. ومن شأن دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، وهي ليست مسألة جديدة ولكنها نوقشت كثيرا، أن يوفر سيولة مالية للملايين. ومن الضروري أيضا الحفاظ على تشغيل الخدمات الأساسية، وكثير منها مؤسسات ذات أهمية رئيسية للاستجابة الإنسانية. ولذلك، فإننا نتطلع، بطبيعة الحال، إلى العمل مع الأطراف لمواصلة محاولة إيجاد حل لذلك. وأعتقد أن البعثة، بالتأكيد، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، أنجزوا الكثير من العمل في هذا الصدد فيما يتعلق بكيفية تلبية تلك الاحتياجات العاجلة.

ومع ذلك، يجب علينا أيضا اتخاذ خطوات لزيادة دخول الناس الآخرين، وكذلك حماية التحويلات المالية، على سبيل المثال، التي تشكل شريان حياة لملايين الأسر وتمثل أكبر مصدر للنقد الأجنبي في اليمن. وقد تردد مؤخرا أن التحويلات المالية من المملكة العربية السعودية ربما تكون معرضة للخطر، وهي بالطبع مصدر هام جدا للدخل لكثير من الناس في اليمن. وهذا يعني تعزيز الفرص الاقتصادية للمزارعين ومجتمعات صيادي الأسماك والأعمال التجارية المحلية. وأود أن أشدد على أنه ليس من غير المألوف أن يتحدث مسؤول معني بالشأن الإنساني، كما أفعل أنا الآن، كثيرا عن الحاجة إلى ضمان سبل العيش وتمويل التنمية والمؤسسات للبقاء على قيد الحياة من خلال هذا النوع من الدعم والمساعدة.

والسبب الآخر الذي يجعل الكثيرين في اليمن غير قادرين على شراء الطعام هو ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وليس الغذاء فحسب الذي زادت أسعاره الآن بواقع أكثر من ثلاث مرات مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب، حيث زاد سعر الوقود أيضا بواقع أربعة أضعاف، الأمر الذي يؤثر بالطبع تأثيرا غير مباشر على منتجات أخرى. ويرجع ارتفاع الأسعار جزئيا إلى أن قيمة العملة اليمنية، الريال، قد انهارت – وهي كارثة، بطبيعة الحال، في بلد يعتمد على الواردات. وكما ذكر السيد الخياري، فإن ضخ النقد الأجنبي من خلال البنك المركزي اليمني من شأنه أن يساعد على استقرار الريال. وفي هذا الصدد، كانت المملكة العربية السعودية سخية جدا في الماضي. ومن الأنباء السارة جدا أن نسمع إعلان صندوق النقد الدولي اليوم أن اليمن سيحصل، على ما أعتقد، على ٦٦٥ مليون دولار من حقوق السحب الخاصة، الأمر الذي سيساعد أيضا في تحقيق السيولة، ونأمل أن يوقف سقوط الريال.

كما أن الأسعار آخذة في الارتفاع لأن الأطراف تتدخل في السوق. وباستثناء الغذاء، فإن القيود الحكومية تعيد الآن توجيه جميع الواردات التجارية تقريبا بعيدا عن الموانئ التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله – ومنها الحديدة بالطبع – إلى عدن وأماكن أخرى. ويجري بعد ذلك شحن الكثير من هذه الواردات برا حتى شمال البلد، مما يزيد من التكلفة، كما أنه يؤثر على السوق السوداء. وتكلفة هذا النهج أعلى بكثير. فهو يفتح الباب أمام التلاعب بالأسواق، والنتيجة النهائية هي ارتفاع التكاليف والأسعار ارتفاعا كبيرا بالنسبة للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل الأسعار السابقة.

وأود أن أكون واضحا جدا بشأن حقيقة أنه ينبغي فورا رفع القيود المفروضة على الواردات التجارية خارج نطاق الحظر الدولي على الأسلحة. وهذا يعني ضرورة فتح ميناءي الحديدة والصليف دون أي عوائق إضافية. كما يجب أن تتوقف أشكال التلاعب الأخرى بالأسواق، مثل التربح في المراحل النهائية من سلسلة الإمداد، وذلك من خلال السوق غير الرسمية. ومن شأن القيام بذلك، كما سبق وقال السيد الخياري، أن يعزز وصول المدنيين إلى السلع التي يحتاجونها للبقاء على قيد الحياة. وقد أشار إلى الحاجة إلى السماح لسفن الوقود

بدخول تلك الموانئ. ويتفق ذلك مع التزام جميع الأطراف بمعاملة المدنيين الخاضعين لسيطرتهم معاملة إنسانية، كما يقتضي القانون الدولي الإنساني، ويشكل ذلك التزاما ومسؤولية؛ وليس خيارا.

كما أنه يتسق مع الالتزام بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بالحفاظ على مستوى معيشي مناسب. والامتناع عن التدخل في الحصول على السلع والخدمات الأساسية خطوة هامة نحو الوفاء بهذا الالتزام. وأود أن أوجه ذلك النداء إلى المجلس.

وفيما يتعلق بنقطة ذات صلة، أعتقد أنه ينبغي إعادة فتح مطار صنعاء – على الأقل لكي يسافر آلاف المدنيين إلى الخارج للحصول على الرعاية الطبية. وجميع الأطراف ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني برعاية الجرحى والمرضى، وينبغي أن يشمل ذلك السفر إلى الخارج عندما لا يتوفر العلاج.

ختاما، ربما أكون قد أفرطت في تناول الطريقة التي يدفع بها الاقتصاد الاحتياجات ويهدد بحدوث مجاعة في اليمن، كما أنه يتعين الاهتمام بالاقتصاد من أجل وقاية الناس من هذا التهديد. ولكن يجب ألا ننسى ما الذي تسبب في انهيار الاقتصاد في المقام الأول، أي الحرب. ويجب على العالم أن يضغط، كما فعلنا كثيرا في هذه القاعة، من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وهو ما ذكره السيد الخياري اليوم. ومن شأن وقف إطلاق النار أن يتيح للمدنيين اليائسين فرصة لالتقاط الأنفاس. وسيهيئ المجال لمعالجة دوافع الأزمة، التي وصفتها بإسهاب، فضلا عن توفير الأساس، كما قال السيد الخياري، لاستئناف العملية السياسية الشاملة للجميع الضرورية لإنهاء الحرب.

واستنادا إلى تجربتي الخاصة، أعلم أن استئناف تلك العملية السياسية ليس بالمهمة السهلة ولكنه ضروري. وأود أن أهنئ هانز غروندبرغ، الذي أعرفه جيدا، على تعيينه مبعوثا خاصا. وبطبيعة الحال، فإنه يحظى بكل دعمنا لمهمته المحورية الصعبة والأساسية. وآمل أن تنتهي الآن الحرب، التي استمرت لفترة طويلة جدا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فور.

السيدة فور (*تكلمت بالإنكليزية*): منذ أكثر من ست سنوات، بدأ البالغون حربا في اليمن. وقد فعلوا ذلك على الرغم من معرفتهم بالخسائر الفادحة التي تلحقها النزاعات العنيفة بالأطفال. وقد تسببت الحرب في اليمن، التي دخلت عامها السابع الآن، في أكبر أزمة إنسانية في العالم – وهي أزمة تفاقمت بسبب آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الصحة العامة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية. ومنذ آخر مرة خاطبت فيها مجلس الأمن عن اليمن في هذه القاعة قبل عامين (انظر S/PV.8525)، لم يتغير شيء يذكر بالنسبة للسكان المدنيين في البلد. وفي كل يوم، يخلف العنف والدمار عواقب مدمرة على حياة الأطفال وأسرهم. وشهد هذا العام نزوحا متزايدا، حيث نزح ١,٦ مليون طفل داخليا بسبب العنف، لا سيما في محيط الحديدة ومأرب. والخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والمرافق الصحية والتعليم، وكلها خدمات حيوية للاستجابة الإنسانية، هشة بشكل لا يُصدق وعلى شفا الانهيار التام. والافتقار المستفحل إلى إمكانية الحصول على كميات كافية من المياه المأمونة يثير بالغ القلق. وأولئك الذين نزحوا داخليا معرضون بشكل خاص لانقطاع المياه المستمر الذي يحدث عبر الخطوط الأمامية.

وكما أوضح كل من السيد غريفيث والسيد الخياري بتمعن، فإن اقتصاد اليمن في حالة سيئة بشكل مخيف. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠١٥، مما تسبب في اختفاء الوظائف وانخفاض دخل الأسر. ويعتمد ما يقرب من ربع السكان، بمن فيهم العديد من الأطباء والمعلمين والعاملين في مجال الصرف الصحي، على مرتبات موظفي الخدمة المدنية، التي تُدفع بشكل غير منتظم، إن كانت تُدفع على الإطلاق. والطعام متوفر في اليمن، كما قال مارتن غريفيث للتو، لكن أولئك الذين لا يملكون ثمنه معرضون لخطر المجاعة.

واليوم في اليمن، يحتاج ما يقرب من ٢١ مليون شخص، من بينهم ١١,٣ مليون طفل، إلى المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

وهناك ٢,٣ مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد ويعاني قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد الوخيم وهم معرضون لخطر الموت الوشيك. ولا تتوفر لأكثر من ١٠ ملايين طفل وقرابة ٥ ملايين امرأة إمكانية الحصول على الخدمات الصحية على النحو الصحيح. وفي اليمن، يموت طفل واحد كل ١٠ دقائق لأسباب يمكن الوقاية منها، بما في ذلك سوء التغذية والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. وكما قال السيد غريفيث، فإن تعليم الأطفال في اليمن قد تأثر أيضا بشكل خطير جراء الحرب. وهناك مليونا طفل غير ملتحقين بالمدارس، ولم تعد واحدة من بين كل ست مدارس صالحة للاستخدام. ولا يحصل ثلثا المدرسين – أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ معلم في المجموع – على مرتباتهم بانتظام منذ أكثر من أربع سنوات بسبب النزاع والانقسامات الجيوسياسية. ويعرض ذلك نحو ٤ ملايين طفل إضافي لخطر توقف التعليم أو الانقطاع عن الدراسة، حيث يترك المعلمون الذين لا يتلقون أجورهم التدريس لإيجاد سبل أخرى لإعالة أسرهم. فالأطفال الذين لا يكملون تعليمهم عالقون في دائرة فقر قائمة بذاتها. وإذا لم يحصل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أو أولئك الذين انقطعوا عن الدراسة مؤخرا على الدعم المناسب، فقد لا يعودوا إلى المدرسة أبدا، لذلك نحن قلقون للغاية.

هذه هي الأرقام. لكن الأرقام لا تخبرنا حقا كيف يبدو الأمر أن تكون طفلا ينمو في اليمن اليوم. أن تكون طفلا في اليمن يعني مشاهدة الوالدين يكافحان من أجل توفير ما يكفي من الطعام للأسرة حتى لا يتضوروا جوعا. وهذا يعني أن الطفل المحظوظ بما يكفي لأن يكون لديه مدرسة يذهب إليها قد يُقتل برصاصة أو في انفجار أو بالدوس على لغم في طريقه إلى المدرسة. وقد يعني أن يكون من بين الأطفال المجندين لخوض القتال، أو أن يستخدمه طرف في دور غير قتالي أو أن يُجبر على الزواج، فلا خيارات أمام الأسرة.

أن تكون طفلا في اليمن يعني على الأرجح أن تكابد أو تشاهد عنفا مروعا لا ينبغي أن يتعرض له أي طفل على الإطلاق. وقد يحمل الأطفال الذين نجوا من الحرب آثارا بدنية ونفسية لبقية حياتهم، مما ينتقص من نموهم وسعادتهم كبالغين. القتال حول مجتمعاتهم يعني أنه قد يكون من المستحيل بالنسبة للأطفال الحصول على تطعيم ضد شلل الأطفال أو الأمراض الأخرى. وإذا مرضوا، فقد لا يكون هناك مستشفى أو عيادة يراجعونها بأمان. أن تكون طفلا في اليمن شيء لا يوجد إلا في الكوابيس.

نحن نبذل كل ما في وسعنا لمساعدة الأطفال على اجتياز هذه المحنة. وجنبا إلى جنب مع شركائنا المحليين، نوفر الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي إلى جانب خدمات الصحة والتغذية والحماية والتعليم. وتشمل تلك الجهود توفير اللقاحات ودعم مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات لكي تستمر في العمل. نحن نستجيب لجائحة كوفيد-١٩ ونقدم تحويلات نقدية طارئة إلى ١,٥ مليون أسرة كل ثلاثة أشهر، يستفيد منها ما يقرب من ٩ ملايين شخص.

وفي جميع أنحاء البلد، تدعم اليونيسف علاج سوء التغذية الحاد في أكثر من ٤ ٠٠٠ مرفق للرعاية الصحية الأولية و ١٠٠ مركز للتغذية العلاجية. ونعمل على إعادة تأهيل المدارس وقدمنا الدعم المالي والإمدادات حتى يتمكن طلاب المدارس الثانوية من أداء الامتحانات الوطنية. ولكن لا شيء من ذلك يكفي بالنظر إلى حجم الاحتياجات الإنسانية وسط العنف المستمر.

كان هناك قدر ضئيل من التقدم على الجبهة السياسية وعلامات أمل تلوح من حين لآخر في إمكانية أن ينتهي هذا الكابوس قريبا. ومع ذلك، لا توجد بوادر ملموسة للسلام على أرض الواقع. بل تزايدت الأعمال العدائية بشكل كبير في أماكن مثل مأرب. وفي كل حين، لا يزال الأطفال يعانون. بعد ست سنوات من الحرب، متى تضع أطراف النزاع ومن لهم تأثير عليهم الأطفال في المقام الأول؟ أدعوهم مرة أخرى وأعضاء المجلس إلى بذل كل جهد ممكن للحفاظ على سلامة الأطفال والوفاء بالتزاماتهم القانونية بإبقائهم بعيدا عن خط النار. ويشمل ذلك تجنب الهجوم على البنى التحتية الأساسية التي يعتمد عليها الأطفال، مثل المرافق الصحية وشبكات المياه والصرف الصحي.

وأود أن أؤكد على أن احترام التعليم وحمايته، بما في ذلك المدارس والطلاب والمعلمين، أمر في غاية الأهمية بالنسبة للأطفال والشباب

اليمني. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء شدة التهديدات والهجمات وتواترها ضد التعليم واستخدام المدارس لأغراض عسكرية. ولا يمكن المبالغة في تقدير الآثار المترتبة على هذه الهجمات على سلامة الطلاب وقدرتهم على التمتع بحقهم في التعليم. وتتحمل جميع الأطراف المسؤولية عن قتل الأطفال وتشويههم. ولم تتخذ جميع الأطراف بانتظام الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين. هذه أمور يجب أن تنتهي.

وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج اليونيسف وشركاؤها إلى وصول إنساني مستمر وغير مشروط وغير منقطع إلى المحتاجين أينما كانوا في اليمن – بغض النظر عمن يسيطر على المناطق التي يعيشون فيها. وينبغي ألا تعرقل العقبات البيروقراطية قدرتنا على تقديم المعونة. ونقدر الدعم المقدم من المانحين والدول الأعضاء في التصدي لتلك التحديات. ونحن بحاجة إلى المساعدة على الاضطلاع بأمان وفعالية بالعمل الحاسم والمطلوب لإزالة الألغام.

يستورد اليمن كل شيء تقريبا، بما في ذلك الإمدادات الإنسانية. يجب أن نعيد فتح ميناء الحديدة أمام الواردات التجارية والوقود. ويمكن أن يغرق ملايين آخرون في المجاعة إذا ظلت الواردات الحيوية مقيدة.

كانت آخر مرة خاطبت فيها مجلس الأمن بشأن اليمن قبل الجائحة (انظر S/PV.8525). وكما لاحظ السيد غريفيث، فإن جائحة كوفيد–١٩ زادت من تعقيد هذه الحالة الإنسانية المتردية أصلا. النظام الصحي على حافة الهاوية. وكذلك الاقتصاد. ويجب توسيع حملات التطعيم في جميع أنحاء البلد على وجه السرعة، خاصة مع ظهور سلالات فيروس كورونا المتحورة شديدة العدوى.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه المالي للمساعدة في تلبية الاحتياجات العاجلة للأطفال، والقيام باستثمارات طويلة الأجل لمنع الانهيار الكامل لنظم الصحة والمياه والصرف الصحي والتغذية والحماية والتعليم – وكلها مما يحتاج إليه الأطفال اليمنيون الآن وخلال السنوات المقبلة.

واليونيسف وشركاؤنا على استعداد للعمل مع الأطراف لضمان دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية بانتظام – وهي خطوة من شأنها أن تعيد الأموال إلى جيوب الملايين من الناس، وتساعد الأسر على البقاء. وسيدعم ذلك أيضا أداء الخدمات الأساسية الضرورية لنجاح الاستجابة الإنسانية.

وبالمثل، يجب علينا أيضا أن نتخذ خطوات لزيادة دخل الناس. وهذا يعني حماية التحويلات المالية، التي تعتبر شريان الحياة لملايين الأسر وتشكل أكبر مصدر للنقد الأجنبي في اليمن.

في نهاية المطاف، يحتاج الأطفال في اليمن إلى سلام شامل ودائم. ويجب على أطراف الصراع أن تعمل على التوصل إلى حل سياسي تفاوضي. وعليها أن تعطي الأولوية لحقوق الطفل وأن تدعم هذه الحقوق. وعندئذ فقط سيكون الأطفال قادرين على وضع هذا الكابوس خلفهم والتحول بأمل صوب أحلامهم للمستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فور على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بالسيد غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، في مهامه الجديدة. وأود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات اليوم، وأرحب بتعيين الأمين العام للسفير غروندبرغ مبعوثا خاصا إلى اليمن. ونتطلع إلى العمل معه، كما فعلنا مع وكيل الأمين العام غريفيث.

ويمثل تعيين السفير غروندبرغ فرصة لضخ زخم جديد لجهود السلام في اليمن. ونعلم جميعا أنه لا يوجد حل عسكري. إن الهجوم الحوثي على مأرب، الذي بدأ منذ أكثر من عام ونصف العام، لا يزال مستمرا، وهم يلجأون إلى تجنيد الأطفال. يجب على الحوثيين عدم تكرار أنماط السلوك السابقة، وينبغي عليهم الانخراط بحسن نية مع المبعوث الخاص الجديد لتأمين حل سياسي للصراع.

وكما أبرز مقدمو الإحاطات، هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة الأزمة الاقتصادية. وفي الجنوب، تجاوز الريال اليمني مؤخرا العلامة الرمزية المتمثلة في ١٠٠٠ ريال للدولار للمرة الأولى.

وهذا الانخفاض من أعراض صحة الاقتصاد الأوسع. وكما قال السيد غريفيث، فإن الظروف الإنسانية المزرية مدفوعة بنقص القوة الشرائية، وليس بنقص السلع نفسها. لا يستطيع اليمنيون تحمل تكاليف الطعام أو دفع تكاليف رحلة إلى المستشفى، ناهيك عن دفع تكاليف العلاج بمجرد وصولهم إلى هناك. وهناك حاجة إلى الدعم المالي الخارجي، لكن الحكومة اليمنية مطالَبة بالإصلاح العاجل من أجل تيسير ذلك.

وأود أيضا أن أعرب عن التقدير والشكر للمانحين من الولايات المتحدة والخليج على مساهماتهم الإضافية الأخيرة في النداء الإنساني، التي ساعدت اليمن على تجنب المجاعة في الوقت الراهن. ومع ذلك، فإن الاستجابة الإنسانية الممولة تمويلا جيدا نسبيا لن تكون قادرة على مواكبة الاقتصاد المتدهور إلى الأبد.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء انتشار مرض الفيروس التاجي (كوفيد-١٩). إنها مسألة وقت فقط قبل أن تصل سلالة دلتا المتحورة إلى اليمن وتزيد من تفاقم الوضع الرهيب بالفعل. ويجب على السلطات أن تعترف بالخطر الوشيك بدلا من قمع جمع البيانات الصحية. وينبغي لها أن تشجع برنامج التطعيم لا أن تعوقه. ستمول المملكة المتحدة، بالشراكة مع البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، تكاليف توزيع ما يقرب من مليوني جرعة من لقاح أوكسفورد أسترازينيكا المخصص لليمن من قبل مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي.

إن للنزاع أثرا غير متناسب على الفئات السكانية المهمشة في اليمن، لا سيما الأطفال، كما سمعنا من المديرة التنفيذية لليونيسف. ويحرم هؤلاء من مستقبلهم في كل يوم يتأجل فيه تحقيق السلام. وتواصل المملكة المتحدة دعم العمل المقدر لليونيسيف، حيث وفرت لها أكثر من ١٦ مليون دولار حتى الآن هذا العام، ومن المتوقع أن تدفع مبلغا إضافيا قدره ٦,٥ ملايين دولار على الأقل في الشهر المقبل.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نحن ممتنون لمقدمي الإحاطات اليوم: محمد خالد الخياري ومارتن غريفيث وهنرييتا فور على المعلومات التي قدموها.

يساورنا القلق من التصعيد المستمر للعنف في اليمن. وتشير التقارير إلى زيادة في عدد القتلى اليمنيين في محافظة مأرب بسبب محاولات الحوثيين السيطرة على المدينة والرد الانتقامي عليهم من جانب الجيش الحكومي بدعم جوي هائل من التحالف العربي. ويساورنا القلق العميق أيضا من الهجمات على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك في المملكة العربية السعودية. وخلال السنوات الست منذ نشوب النزاع أصبح من الواضح أنه لا يوجد بديل للمحادثات بين اليمنيين تراعي مصالح الجميع وشواغلهم.

وندعو في هذا الصدد جميع أطراف النزاع إلى الوقف الفوري والكامل للعمليات العسكرية، والتقيد الصارم بأحكام القانون الدولي الإنساني، فضلا عن السعي إلى مسارات سياسية ودبلوماسية تؤدي إلى تسوية جميع الخلافات. ونعتزم مواصلة دعم جهود الأمم المتحدة ذات الصلة الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للنزاع. وندعو جميع الأطراف إلى اعتماد نهج بنّاء إزاء التوصل إلى حل توفيقي مع الاستعداد له. ونلاحظ في هذا السياق جهود الوساطة التي تبذلها دول المنطقة بما فيها عمان ونرحب بها.

ونحن مقتنعون بأنه ينبغي أن يقترن وقف الأعمال العدائية بسلسلة من تدابير بناء الثقة في المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يساعد على التخفيف من الأوضاع المزرية التي يعيش فيها الشعب اليمني التي تصفها الأمم المتحدة بأنها أكبر أزمة إنسانية في العالم.

وندعو المانحين إلى تقديم الدعم المالي اللازم للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. ونشدد في الوقت نفسه على ضرورة الرفع الكامل للحصار البحري والبري والجوي المفروض على اليمن، فضلا عن رفع القيود المفروضة على إيصال الأغذية والأدوية والوقود وغيرها من السلع الأساسية. ونذكر بأنه يجب أن تكون المساعدة المقدمة خالية من التحيز والتمييز.

علاوة على ذلك، نحن مقتنعون بأنه يمكن أيضا إيجاد حلول مقبولة للطرفين لحل مسألة ناقلة النفط صافر، ولكن يجب أن تكون

خالية من الأغراض السياسية الخفية. وللأسف، فإننا مضطرون إلى ملاحظة أن المحادثات لم تسفر بعد عن النتيجة المرجوة. وفي الوقت نفسه، من المهم أن نلاحظ ظهور حلول أخرى للمسألة على الصعيد الوطني وأن حركة أنصار الله قد أعربت عن استعدادها للانخراط في حوار مع الأمم المتحدة. وتشكل تدابير بناء الثقة أحد العناصر الأساسية لحل مسألة ناقلة النفط صافر. ونعوّل في هذا الصدد على مساعدة وجهود المبعوث الخاص الجديد لاستعادة هذه التدابير من خلال التواصل مع جميع الأطراف المعنية اليمنية والإقليمية.

ونأمل أن يتمكن المبعوث الخاص الجديد للأمين العام إلى اليمن، السيد هانز غروندبرغ، من وضع نهج جديدة لاستئناف عملية التفاوض الشاملة تحت رعاية الأمم المتحدة. ونتطلع إلى إحاطته الأولى أمام مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، فضلا عن الإجراءات والمبادرات الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية عاجلة. ونأمل أن يعمل بنزاهة وحياد. وسنواصل من جانبنا تقديم المساعدة إلى جهود وساطة الأمم المتحدة في اليمن من خلال التواصل المنتظم مع جميع الأطراف المعنية.

ونعتقد أن دور مجلس الأمن ليس الانحياز إلى أحد الأطراف بل دعم المبعوث الخاص، بما في ذلك تهيئة بيئة بناءة في العلاقات بين الأطراف المعنية في المنطقة. وندعو الزملاء مرة أخرى إلى التعاون معا على الصعيد الدولي من أجل التهدئة على نطاق المنطقة بأسرها. وفي هذا الصدد، نلفت الانتباه إلى المفهوم الروسي المحدث للأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي الذي عممناه مؤخرا في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نبدأ بالترحيب بالملاحظات التي قدمها الأمين العام المساعد خالد الخياري ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث، الذي يسرنا أن نواصل العمل معه. ونرحب أيضا بالسيدة فور، المديرة التنفيذية لليونيسف، ونشكرها على ملاحظاتها.

إن تقرير اليونيسف الأخير المعنون "عرقلة التعليم" وافٍ وواضح. وتبعث الأرقام الواردة فيه التي تبين عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وأولئك الذي يحتاجون إلى دعم التعليم في حالات الطوارئ على القلق، فضلا عن عدد الأطفال الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية، بمن فيهم الأطفال الذين لا يحصلون على المياه المأمونة أو الصرف الصحي أو النظافة الصحية – وكلها ترسم صورة كئيبة ومفزعة.

ومما يثير القلق بوجه خاص أن بعض الأطفال الذين ولدوا خلال النزاع لم يعرفوا سوى الحياة الكئيبة والحزينة هذه ويعيشون في ظل انعدام الأمن الغذائي على مستوى الأزمة، علاوة على الجائحة والأعمال العدائية المستمرة والأزمة الإنسانية الخطيرة التي وصفت بأنها أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ويؤثر تقييد فرص الحصول على التعليم تأثيرا مباشرا على هؤلاء الأطفال ويؤثر بشكل غير مباشر على آفاق بناء مجتمع مدني يمني أقوى وأكثر استقرارا. ونغتنم هذه الفرصة للترحيب بالعمل الذي تؤديه اليونيسف وشركاؤها لمكافحة انهيار التعليم وإتاحة فرص الحصول على التعليم الرسمي وغير الرسمي مع ضمان النمو الصحي والمستدام للأطفال.

وعلى الصعيد الإنساني، نرحب بالتمويل الإضافي لخطة الاستجابة الإنسانية الذي ساعد على استمرار عدد من العمليات الإنسانية المنقذة للحياة. ونرحب أيضا بإعلانات التمويل الأخيرة التي قدمها الشركاء الدوليون وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة هذا الزخم. ونغتنم هذه الفرصة لنشدد على الصلة بين الظروف الاقتصادية والظروف الإنسانية نظرا للترابط بينهما. فبدون دعم الاقتصاد لا يستطيع الكثير من اليمنيين تحمُّل تكاليف الغذاء والخدمات الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة يوميا.

وفي هذا السياق، نؤكد أهمية التحويلات المالية من الخارج التي يعتمد عليها الكثير من اليمنيين. وتعتبر هذه التحويلات شريان حياة حاسم للمقيمين في اليمن ويؤدي فقدانها إلى تفاقم الحالة الإنسانية والاقتصادية. ويجب أن نؤكد أيضا أن تغير المناخ يعدُّ خطرا إنسانيا ووجوديا آخر خارج عن سيطرة الأطراف في اليمن. فلنضطلع جميعا نحن الحضور حول هذه الطاولة بمسؤولياتنا تجاه أكثر الفئات ضعفا في العالم ونعالج مشكلة تغير المناخ بجدية.

وإذ يواصل العالم التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستمرة، إن علينا ألا ننسى أن لهذه الجائحة بعدا ساما آخر للنزاع بالنسبة للكثيرين في اليمن وأنها تزيد من تفاقم أثره الاجتماعي والاقتصادي. وننوه بجميع الجهود الدولية المبذولة لتقديم المساعدات لليمن، ولكن يجب أيضا أن تكون هناك مساءلة داخلية. ونحث جميع السلطات على مواصلة جهودها وتحويل اهتمامها بعيدا عن القتال. إن الجائحة تؤثر على السكان الضعفاء أصلا، ونظام الرعاية الصحية الهش ينهار الآن تحت وطأة كل ذلك. وندعو جميع الجهات الفاعلة في اليمن إلى ضمان الوصول بدون عوائق وعلى قدم المساواة إلى الرعاية الصحية والمساعدة الإنسانية.

بدأ محمد خالد الخياري إحاطته صباح اليوم بالتشديد على أنه منذ آخر إحاطة عن اليمن إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8797)، لم يحرز أي تقدم. وأود أن أختتم بالتأكيد على أن الجهود التي لا تلين لتحقيق مكاسب عسكرية، والتي يتحمل السكان المدنيون أثرها بدون مبرر، يجب أن تتوقف فورا. ولم يشر أي شيء في السنوات الست من هذا النزاع إلى أن هذا النهج نهج مناسب أو مبرر. والطريقة الوحيدة لتحقيق نهاية ناجحة للحرب هي من خلال حوار متوازن شامل للجميع يقوده اليمنيون ويملكون زمامه ويركز على اليمن. وندعو جميع الأطراف الفاعلة في الميدان، ومن لهم تأثير عليها، إلى تركيز الجهود على تحقيق وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني يدعم المفاوضات السياسية الموثوقة التي تجرى بحسن نية وبروح من التوافق.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري، ووكيل الأمين العام غريفيث والمديرة التنفيذية فور على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بتعيين السيد هانز غروندبرغ مبعوثا خاصا جديدا للأمين العام لليمن. نتمنى له النجاح ونتطلع إلى العمل معه في جهوده لتحقيق السلام في اليمن. كما ندعو جميع الأطراف إلى المشاركة البناءة مع المبعوث الخاص الجديد.

كان من المخيب للآمال للغاية أن نشهد عدم إحراز تقدم خلال الأشهر الماضية، على نحو ما أعرب السيد الخياري عن أسفه أيضا. وإذا كانت السنوات الست الماضية من الحرب قد أظهرت أي شيء، فهو أن النزاع ليس له حل عسكري. ومن الأهمية بمكان أن تبدي جميع الأطراف استعدادها للتوصل إلى حل وسط والاتفاق على وقف إطلاق نار مستدام على الصعيد الوطني واستئناف عملية سياسية شاملة للجميع، بمشاركة النساء والشباب.

ونهيب بحكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي الامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد من حدة التوتر في حالة مضطربة أصلا. ونحثهم على استئناف تنفيذ اتفاق الرياض، الذي يشكل خطوة أساسية على الطريق نحو تحقيق سلام أوسع نطاقا.

نحن قلقون للغاية إزاء الأعمال العدائية المستمرة، التي لا تزال تؤثر بشكل مدمر على الشعب اليمني، وخاصة في مأرب، حيث يستمر هجوم الحوثيين، ولكن أيضا في البيضاء وأماكن أخرى. ومما يثير الجزع أن عدد الضحايا المدنيين قد وصل إلى مستويات أعلى مما كان عليه قبل توقيع اتفاق ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي مأرب وحدها، نزح عشرات الآلاف هذا العام. ويفاقم كل ذلك من الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية بالفعل، والمجاعة الوشيكة، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والفيضانات الواسعة النطاق، كما أوضح السيد غريفيث.

وإذ ننتقل إلى آثار النزاع على الأطفال، فإننا نشاطر تماما الشواغل التي أثارتها السيدة فور. وبدون وضع حد للأعمال العدائية، لا تملك المنظمات الإنسانية سوى وسائل محدودة لمساعدة ٤٠٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، والأسر المتضررة من كوفيد-١٩، والأطفال المحرومين من التعليم، والعدد القياسي من الأسر التي أجبرت على الفرار من منازلها بسبب النزاع.

ويساورنا قلق عميق إزاء ارتفاع عدد الأطفال الذين سقطوا ضحايا في هجمات شنتها مختلف أطراف النزاع. كما ندين الهجمات المستمرة على المدارس والمستشفيات، وكذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني.

وبغية التخفيف من حدة الحالة الإنسانية المتردية، من المهم ضمان وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بدون عوائق،

حتى تصل إلى جميع المحتاجين. ومن الضروري أيضا ضمان تدفق الوقود والسلع الأساسية الأخرى بصورة منتظمة إلى جميع أنحاء البلد.

وأخيرا، نكرر دعوتنا للحوثيين لضمان وصول فريق الأمم المتحدة الفوري والكامل إلى ناقلة النفط صافر.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد الخياري والسيد غريفيث والسيدة فور على إحاطاتهم.

تأسف النيجر لأن أطراف النزاع في اليمن، بعد سنوات عديدة من أزمة متعددة الأوجه وجهود دبلوماسية مكثفة، غير قادرة على الاتفاق على الحد الأدنى اللازم للعودة إلى السلام في البلد. وهذا الحد الأدنى، كما نعلم جميعا، هو وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد، وهو شرط لا بد منه لإحراز تقدم حقيقي في جميع جوانب الأزمة الأخرى.

قبل شهرين، كان تقييم مارتن غريفيث في نهاية ولايته التي دامت ثلاث سنوات (انظر S/PV.8797) هو فشل مختلف المقترحات التي كانت ترمي إلى التوفيق بين مواقف الطرفين من أجل التوصل إلى هدنة على الصعيد الوطني من شأنها أن تهيئ الظروف لاستئناف العملية السياسية.

يجب أن تفهم أطراف النزاع حقيقة أن الحرب الأهلية بينها لا يمكن حلها بالقوة العسكرية، بل من خلال حوار صادق وشامل للجميع من دون أي شروط. ولا يزال تحقيق وقف إطلاق النار أمرا أساسيا لإعطاء فرصة لاستئناف العملية السياسية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة للأزمة، التي تمزق البلد منذ سبع سنوات.

وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى ألا تبدي المسؤولية وضبط النفس فحسب، بل وأن تبدي أيضا تعاطفا صادقا تجاه شعب اليمن، الذي عانى كثيرا، بوضع حد لهذه المأساة التي استمرت لفترة طويلة جدا. في الواقع، هذا هو أملنا الوحيد من أجل العودة إلى السلام في هذا البلد وتحسين الأزمة الإنسانية التي يعاني منها اليمن منذ عدة سنوات.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء الظروف المؤلمة التي يعيشها الشعب اليمني، التي سببتها أساسا الحرب المستمرة في البلد. يحتاج ما يقرب من ٢٠ مليون شخص إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة، ولكن خطة الاستجابة الإنسانية لم يجر تمويلها إلا بنسبة ٤٧ في المائة. ويدعو وفدي البلدان المانحة، ولا سيما بلدان المنطقة، إلى أن تكون أكثر سخاء من أجل الحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح. ومن المهم بنفس القدر أن يتم على الفور رفع العقبات التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية إلى البلد، ولا سيما عبر ميناء الحديدة والمطار في صنعاء، للحيلولة دون انزلاق اليمن إلى مجاعة واسعة النطاق.

ولا تزال حالة ناقلة النفط صافر مصدر قلق بالغ، لا سيما نظرا لحالتها وما تمثله من زيادة خطر وقوع كارثة بيئية. لقد حان الوقت لكي تتحمل سلطات أنصار الله مسؤوليتها عن تجنب حدوث تسرب للنفط بمنح فريق الأمم المتحدة جميع الأذون والضمانات اللازمة من دون إبطاء.

وختاما، ترحب النيجر بتعيين السيد هانز غروندبرغ مبعوثا خاصا لليمن، وتؤكد له دعمها الكامل لجميع جهوده لضمان استئناف الحوار بين الأطراف في اليمن واستعادة السلام في البلد.

السيد كفالهايم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): تود النرويج أن تبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات. وننضم إلى أعضاء المجلس في الترحيب بعودة السيد غريفيث، بصفته الجديدة الآن كرئيس لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونعرب عن شكرنا الخاص لهنرييتا فور من اليونيسيف على ملاحظاتها. والواقع أن الأطفال هم الضحايا الرئيسيون للحرب، ونشكر اليونيسيف، وكذلك الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، غامبا دي بوتغيتر، التي لفتت الانتباه في إحاطتها الشهر الماضي إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، إلى الأضرار المروعة التي ألحقتها الحرب بالأطفال.

لطالما وصفت الأمم المتحدة اليمن بأنه أسوأ أزمة إنسانية من صنع الإنسان في العالم. وثمة حاجة ماسة إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ومن شأن وقف إطلاق النار السماح بالإغاثة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها وفتح الطرق المؤدية إلى

مناطق كثيرة من البلد، فضلا عن تمكين الأطفال من الالتحاق بالمدارس بأمان. ولذلك، نشعر بالقلق إزاء استمرار الهجوم في المنطقة المحيطة بمأرب وأجزاء أخرى من اليمن، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء زيادة التوترات في الجنوب وعدم التعاون وفقاً لاتفاق الرياض. فالتنافس والتشرذم، سواء في جنوب البلد أو على الساحل الغربي، لا يؤديان إلا إلى عرقلة الجهود الرامية إلى كفالة تحقيق السلام والاستقرار.

ومن الواضح أن الاحتياجات الإنسانية هائلة. ولا تزال القيود المفروضة على الواردات عبر ميناء الحديدة مستمرة، مما يسهم في حدوث نقص حاد في الوقود وارتفاع الأسعار. وتشكل القيود المفروضة على حرية التنقل في جميع أنحاء البلد والعوائق البيروقراطية تحدياً حقيقياً للأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة الإنسانية والخدمات الأساسية. وعلى الرغم من الصعوبات، يسعدني أن أسمع من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الأمم المتحدة تقدم المعونة إلى جميع المحافظات.

وتشعر النرويج بالقلق أيضاً إزاء التقارير الواردة من منظمة الصحة العالمية عن الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية وعلى المرضى. إن حماية صحة ورفاه وحياة العاملين في مجال الرعاية الصحية على خط المواجهة أمر بالغ الأهمية للتمكين من تحسين الاستجابة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، تفتقر مخيمات النازحين المتزايدة أعدادهم إلى البنى التحتية والخدمات الأساسية. ووفقاً لمنظمة إنقاذ الطفولة، لا يحصل تسعة أطفال من كل عشرة في مخيمات النازحين على ما يكفي من سبل الوصول إلى الأساسيات، مثل الغذاء والمياه النظيفة والتعليم. وعموماً، ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية فوراً وبأمان ودون عوائق.

ونرحب بتعيين هانز غروندبرغ مبعوثاً خاصاً جديداً إلى اليمن ونأمل أن يتمكن من المضي قدماً نحو إحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه. ويحظى السيد غروندبرغ بالدعم الكامل من النرويج ونتطلع إلى العمل معه. ونود أيضاً أن نؤكد مرة أخرى على ضرورة إحراز تقدم بشأن قضية ناقلة النفط صافر ونحث الحوثيين على العمل بصورة بناءة مع الأمم المتحدة وغيرها لتجنب كارثة بيئية وإنسانية.

وستواصل النرويج أيضاً الدعوة إلى عملية سياسية شاملة للجميع، تعطي الأولوية لقيادة المرأة ومشاركتها مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى. وفي الواقع، ينبغي ألا تقتصر المشاركة على أولئك الذين يلجؤون إلى العنف. ويجب أن يملك اليمنيون زمام العملية وأن يقودوها ويجب على الجهات الفاعلة الإقليمية ومختلف الجهات الفاعلة اليمنية الاضطلاع بدور هام. فالحل السياسي وحده هو الذي يمكن أن يحقق السلام الدائم والازدهار في اليمن.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر بدوري السيد خالد الخياري ومارتن غريفيث وهنرييتا فور على إحاطاتهم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الذي قام به مارتن غريفيث بصفته المبعوث الخاص لليمن. وأشكره على كل جهوده وأتمنى له كل التوفيق في دوره الجديد. وأرحب أيضاً بالسيدة فور في جلسة اليوم. إن محنة الأطفال في النزاع المسلح في اليمن تستحق الاهتمام الكامل من المجلس.

لقد ذكرنا مراراً وتكراراً أن الحل السياسي هو وحده الذي سينهي الحرب في اليمن. بيد أن الحوثيين يرفضون اليوم جميع الحلول. وبدلاً من السعي إلى السلام، يواصلون هجومهم على مأرب والأراضي السعودية. وندين بشدة هذه الأعمال. وبدلاً من منع وقوع كارثة بيئية وإنسانية واقتصادية، يواصلون الانخراط في ابتزاز غير مقبول، رافضين السماح لبعثة الأمم المتحدة بتفتيش ناقلة النفط صافر. لقد مر أكثر من عام حتى الآن. ويجب على الحوثيين تمكين الأمم المتحدة من الوصول الفوري وغير المشروط إلى ناقلة النفط.

إنهم يجندون الأطفال اليمنيين ويلحقونهم بمعسكرات صيفية ويستخدمونهم استخداماً كثيفاً في ساحة المعركة، بدلاً من السماح لهم بالعودة إلى المدرسة. وندين بشدة هذه الأعمال وندعو إلى وقفها. وندعو إلى احترام قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة والقانون الدولي الإنساني. ويجب أن

يكون المجلس مستعداً لاتخاذ التدابير اللازمة. كما يجب على الحوثيين الدخول في حوار بحسن نية من أجل التوصل إلى حل سياسي مع المبعوث الخاص الجديد، هانز غروندبرغ. وبطبيعة الحال، يمكنه التعويل على دعم فرنسا الكامل.

إننا نعرف ما هو مطلوب لإنهاء الأزمة في اليمن – وقف شامل لإطلاق النار وإعادة فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة وإجراء مناقشات بشأن حل سياسي شامل وجامع يسمح بمشاركة المرأة مشاركة فعالة. وهنا في المجلس، أعربنا مراراً وتكراراً عن قلقنا إزاء التهديدات المحتملة لسلامة أراضي اليمن. ونؤكد من جديد بقوة أنه يجب احترامها احتراما كاملاً.

وما دام الحوثيون يرفضون السلام، سيستمر الشعب اليمني في المعاناة. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لتخفيف معاناة ٢٠ مليون شخص يعتمدون على المساعدة الإنسانية، كما ذكر مارتن غريفيث، بمن فيهم أكثر من ٤ ملايين نازح، بينهم ما يقرب من مليوني طفل. إن خطر حدوث مجاعة واسعة النطاق يتزايد كل يوم. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية والتزام أخلاقي بوقف هذه المأساة الإنسانية قبل حدوثها.

ويجب علينا أيضاً أن نبذل كل جهد ممكن لتسريع حملة التطعيم ضد مرض فيروس كورونا وتوفير فرص متكافئة للحصول على اللقاح. والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة فورية وشاملة وآمنة ودون عوائق إلى جميع المحتاجين، لا سيما في جميع المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

أخيراً، ولا يمكننا أن نشدد على هذه النقطة بما فيه الكفاية، يجب أن تظل حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، ضرورة مطلقة. ولا يمكن التسامح حيال حالات الاحتجاز التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي والجنساني واستخدام الأطفال في الأعمال العدائية. ولن يفلت مرتكبو هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من العقاب.

وستظل فرنسا ملتزمة تماماً بإنهاء الحرب في اليمن ونزع فتيل التوترات في المنطقة. وقد أوضح المجلس مطالبه بصورة منسجمة، وحان الوقت لتلبيتها.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الأمين العام المساعد محمد الخياري ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث والمديرة التنفيذية هنرييتا فور على إحاطاتهم. ونرحب بالسيد غريفيث بصفته الجديدة ونتمنى له كل النجاح في أحدث أدواره. أخيراً، أرحب بحضور وفد اليمن هنا معنا اليوم.

إننا نشعر مرة أخرى ببالغ القلق إزاء تزايد العنف. وبالإضافة إلى مأرب، لا يزال القتال يندلع في جيوب بعدة مناطق، بما في ذلك أبين والضالع والحديدة ولحج وتعز. كما نلاحظ استمرار الهجمات على أهداف سعودية.

وترحب المكسيك بالتقرير نصف السنوي لفريق الخبراء البارزين المعني باليمن. وندعو إلى تيسير تفتيش الفريق للأسلحة التي جرت مصادرتها بالقرب من الساحل اليمني. ويساورنا بالغ القلق إزاء الانتهاكات العديدة للقانون الدولي الإنساني التي يجسدها التقرير. ونحث الأطراف على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والسماح بالحصول على المساعدة الإنسانية دون عوائق وتعزيز احترام حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال.

كما نعرب عن قلقنا العميق إزاء قرابة ٥٠٠ ٣ معسكر صيفي ومركز لتجنيد القاصرين يديرها الحوثيون، والتي يحضرها أطفال لا تتجاوز أعمارهم سبع سنوات. وتدعو المكسيك أنصار الله إلى وضع حد لهذه الممارسات التي تؤدي إلى تطرف الشباب اليمني. ونُذكّر بأن الحث على العنف والتحريض عليه يشكلان تهديداً خطيراً للسلام والأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة، ولذلك يجب أن يتوقفا. ونلاحظ أيضًا أنه في حين أن التجنيد على يد الجماعات المسلحة يؤثر في الغالب على الصبية، فإن عدد الفتيات اللائي يقعن ضحية للعنف الجنسي أو يُجبرن على الزواج المبكر يستمر في الازدياد بمعدل متزايد.

ولا تشكل هذه الأعمال خطرا على سلام وازدهار الأجيال اليمنية المقبلة فحسب، بل وتمثل أيضا انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. وبينما نقدر التزام التحالف بوقف ومنع الانتهاكات ضد

حقوق الأطفال، فإننا نحثه على مضاعفة جهوده للوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني، وكذلك لزيادة آليات حديد ومحاكمة المذنبين بارتكاب جرائم ضد الأطفال.

وتؤكد المكسيك مجددا على أهمية حماية جميع أطراف النزاع للأطفال اليمنيين. أخيراً، نحث على مواصلة الجهود لتعزيز التعاون بين اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وفيما يتعلق بقضايا أخرى، نشيد بجهود المملكة العربية السعودية وعمان، وكذلك المبعوث الخاص للولايات المتحدة، للتوسط بين الأطراف. ونشدد على أن حل النزاع اليمني لن يكون بالطرق المسلحة، بل يتطلب وقف إطلاق النار على مستوى البلد وعملية سياسية يقودها اليمنيون أنفسهم. لذلك نحث قيادة الحوثيين، وكذلك أطراف النزاع الأخرى، على المشاركة البناءة والنشطة في الحوار الذي تيسره الأمم المتحدة. كما نؤكد أن المشاركة الواسعة لمختلف الجماعات السياسية والمجتمع المدني والأقليات، بما في ذلك المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة اليمنية، أمر لا غنى عنه لعملية الانتقال السياسي.

وللأسف، يجب أن نكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء حالة ناقلة النفط صافر والخطر الذي تشكله على البيئة، ووصول المساعدات الإنسانية والتجارة بشكل عام. وتحث المكسيك أنصار الله على الكف عن عرقلة فحص هيئات الأمم المتحدة الفنية للناقلة.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الولايات المتحدة تقدر تقديرا عظيما الإحاطة الوافية المقدمة اليوم. ونرحب بعودة وكيل الأمين العام غريفيث إلى هذه الجلسة الشهرية بشأن اليمن بصفته الجديدة. كما أشكر المديرة التنفيذية فور على إحاطتها والأمين العام المساعد الخياري على ما قدمه من معلومات مستكملة. ونرحب أيضا بمشاركة حكومة اليمن في جلسة اليوم.

ونرحب ترحيبا حارا بتعيين الأمين العام هانز غروندبرغ مبعوثا خاصا للأمم المتحدة إلى اليمن. إن الولايات المتحدة حريصة على العمل مع المبعوث الخاص غروندبرغ وهو يتشاور على نطاق واسع مع قطاع عريض من الشعب اليمني. ونتطلع إلى خطته للمرحلة التالية من جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة وإلى إحاطته التي سيقدمها إلى مجلس الأمن في القريب العاجل. وقد خاب أملنا عندما سمعنا اليوم أنه لم يحرز أي تقدم في هذه المحادثات منذ الإحاطة الأخيرة التي قدمها الأمين العام المساعد الخياري.

وأود اليوم أن أناقش ثلاثة جوانب للنزاع في اليمن: ضرورة وضع حد لجميع أشكال العنف؛ والحاجة إلى معالجة الأزمة الإنسانية؛ والحاجة إلى معالجة المظالم الاقتصادية الأساسية التي تؤدي إلى تفاقم النزاع.

ويقدم لنا المبعوث الخاص الجديد فرصة حقيقية. يعتبر النزاع في اليمن حالة نادرة حيث يتشاطر مجلس الأمن والمجتمع الدولي إجماعا واسع النطاق بشأنها. ونتفق جميعا على ضرورة وضع حد للقتال، ونتفق جميعا على ضرورة اتباع طريق سياسي للسلام، طريق بمشاركة مجدية من جانب النساء وزعماء الأقليات والمجتمع المدني. دعونا نغتنم هذه الفرصة لأن الوقت ثمين والأرواح تزهق.

لقد تقلصت حدة هجوم الحوثيين على مأرب لكنه لم يصبح أقل وحشية. وكان شهر حزيران/يونيه الشهر الأكثر دموية بالنسبة للمدنيين منذ ما يقرب من عامين. إن تكلفة هذا الهجوم باهظة من حيث خسائر الأرواح. لقد رأينا جميعا صور الضربات الصاروخية التي شنها الحوثيون التي قتلت النساء والأطفال. نحن بحاجة ماسة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني حتى لا تتعرض مناطق اليمن الأخرى للعنف والمعاناة غير الضروريين.

لقد أظهر التحالف الذي تقوده السعودية وحكومة الجمهورية اليمنية انفتاحا على وقف إطلاق النار، لكن يبدو أن الحوثيين مصممون على مواصلة حملتهم العسكرية. هذه هي اللحظة لتغيير رأيهم. بين الجمود في مأرب وتعيين مبعوث خاص جديد للأمم المتحدة وتوافق إقليمي غير مسبوق على حل النزاع، لدينا فرصة ثمينة للحوار. يجب على الأطراف اغتنام تلك الفرصة ووضع حد للنزاع في أخيرا.

لا يمكن إلا لاتفاق سلام دائم بين الأطراف اليمنية أن يبدأ في عكس الوضع الإنساني المزري الذي يواجهه اليمنيون، حيث يواجه أكثر من مليوني شاب يمني سوء تغذية يهدد حياتهم. ولمعالجة هذا الوضع على الفور، أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم مساعدات إنسانية إضافية لليمن بقيمة ١٦٥ مليون دولار تقريبا في وقت سابق من هذا الشهر. وسيدعم ذلك برنامج الأغذية العالمي في تقديم المساعدة الغذائية الطارئة لأكثر من ١١ مليون شخص كل شهر.

ونكرر الدعوة إلى البلدان الأخرى، ولا سيما بلدان المنطقة، لزيادة دعمها للأمم المتحدة

ولا تزال خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن تعاني من نقص حاد في التمويل. وفي ذلك الصدد، أشكر قطر على مساهمتها مؤخرا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لدعم العمليات الإنسانية في اليمن.

ولا يمكننا أيضًا أن نغفل عن بُعد مفجع آخر لهذا النزاع – وهو الانتهاكات التي يواصل الحوثيون ارتكابها ضد الأطفال. وأشكر هنرييتا فور على إثارة هذه الشواغل. ويساور الولايات المتحدة القلق من التقارير الأخيرة حول تجنيد الحوثيين لآلاف الأطفال في معسكرات التدريب والتلقين العسكرية. وذلك يهدد استقرار البلد على المدى الطويل، ولكن الأهم من ذلك أنه ظلم بين ومؤلم. فالأطفال ليسوا محاربين. ولا يمكن أن يستمر ذلك، كما استمع أعضاء المجلس من المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويجب أن نضع الأطفال في المقام الأول ويجب أن نحافظ على سلامتهم، مما يتيح لهم مواصلة تعليمهم.

أخيرا، وبعيدا عن الحالة الراهنة، يجب أن نعالج القضايا الاقتصادية في اليمن لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالجهود الأوسع نطاقا لإحلال السلام والجهود الإنسانية. ولا يمكننا التوصل إلى حل دائم للنزاع أو التصدي على نحو كاف لانعدام الأمن الغذائي إذا لم تعالج المظالم الاقتصادية الأساسية التي أدت إلى نشوب النزاع منذ بدايته. وقد أعرب مارتن غريفيث عن هذه المخاوف بشكل فعال للغاية، مشيرا إلى أن ٥ ملايين شخص على شفا المجاعة.

ولهذه الأسباب نفسها، تحث الولايات المتحدة السعودية والحكومة اليمنية والحوثيين على اتخاذ خطوات لضمان استيراد وتوزيع الوقود بشكل كاف في جميع أنحاء اليمن بسعر عادل. ونحث مرة أخرى جميع الأطراف في اتفاق الرياض على مضاعفة الجهود الرامية إلى تنفيذه وإعادة الحكومة اليمنية إلى عدن حتى تتمكن من إعادة الخدمات الأساسية واتخاذ خطوات لتحسين الاستقرار الاقتصادي.

وما زال يساورنا القلق البالغ إزاء حالة ناقلة النفط صافر، كما استمع المجلس من أعضاء آخرين اليوم. وبتأخيراتهم ومطالبهم غير المعقولة، أهدر الحوثيون حتى الآن الفرصة التي أتاحتها لهم الأمم المتحدة لتجنب كارثة بيئية واقتصادية.

وعلى الرغم من كل تلك التحديات، أود أن أنهي من حيث بدأت، أي بملاحظة من الأمل. لدينا فرصة حقيقية هنا من أجل السلام في اليمن. ولذلك دعونا نقف معا، وأصواتنا متحدة بوصفنا مجلسا واحدا، ونبذل كل ما في وسعنا لدعم بعض أضعف شعوب العالم. فلنضع حدا لهذا الصراع الرهيب.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد الخياري والسيد غريفيث والسيدة فور على إحاطاتهم الشاملة، وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في جلستنا اليوم.

فيما يتعلق بعملية السلام، على الرغم من الزيادة في الجهود التي يبذلها الشركاء الإقليميون والمجتمع الدولي، لم نشهد أي تقدم في مفاوضات الأطراف المعنية في اليمن. إن استمرار القتال في أجزاء من اليمن أحد أكبر العقبات أمام عملية السلام. وفي الأشهر الأخيرة، زادت الخسائر البشرية في كل جانب، بما في ذلك بين النساء والأطفال.

في هذا السياق، نكرر رأينا بأنه ما من حل عسكري للصراع في اليمن. وبدلا من ذلك، ينبغي لجميع الأطراف أن تصغى إلى نداء الأمين العام بشأن وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وفقا للقرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠)، وأن تستكشف الفرص المتاحة لإجراء مفاوضات مباشرة. ومن المهم أيضا العمل عن كثب مع المبعوث الخاص الجديد،

والشركاء الإقليميين، والمجتمع الدولي بشأن عرض إحلال السلام الذي تقوده الأمم المتحدة من أجل اليمن.

أما على الصعيد الإنساني، فمن المشجع معرفة ما قدمته الجهات المانحة مؤخرا من مساهمات في العمل الإنساني في اليمن. ومع ذلك، نود أن نشدد على أهمية تقديم قدر أكبر من التمويل وزيادة الوفاء بالسداد حتى تتمكن الوكالات الإنسانية من تقديم المعونة للمحتاجين في البلد لبقية العام.

بالإضافة إلى ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية في البلد. إذ أن التصعيد العسكري، والأزمة الاقتصادية، وانعدام الأمن الغذائي، وخطر المجاعة والأمطار الغزيرة، والفيضانات وما تلاها من نزوح وجائحة مرض فيروس كورونا، كلها عوامل وضعت اليمن في ظروف صعبة وبائسة للغاية. ويحتاج نحو ٢١ مليون شخص، بمن فيهم أكثر من ١١ مليون طفل، إلى المساعدة الإنسانية. هناك نحو ٢,٢٥ مليون طفل معرضون لخطر سوء التغذية الحاد، وهناك الآن أكثر من مليوني فتاة وصبي في سن الدراسة لكنهم ليسوا على مقاعد الدراسة. وفي مأرب، قتل ما لا يقل عن ١٥٤ مدنيا وشُرد ٥٠٠ ٢١ شخص منذ بداية عام ٢٠٢١.

إزاء هذه الخلفية، نود أن نشدد مجددا على أهمية توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين في اليمن على نحو آمن وبدون عوائق. ومن الملح إزالة الحصار البحري بالكامل من أجل ضمان إيصال إمدادات المواد الغذائية والوقود. وعلاوة على ذلك، نكرر تأكيد دعمنا لنداءات اليونيسف الموجهة إلى جميع أصحاب المصلحة في اليمن لدعم حق الأطفال في التعليم، والعمل معا لتحقيق سلام دائم وشامل للجميع. ويجب على جميع الأطراف أيضا أن تمتثل للقانون الإنساني الدولي وأن تنفذ القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، بما في ذلك حماية الهياكل الأساسية المدنية.

وفيما يتعلق بمسألة ناقلة النفط صافر، من المهم للغاية الآن، أكثر من أي وقت مضى، ترجمة الالتزامات إلى أفعال. وينبغي السماح لفريق الأمم المتحدة التقني بالوصول إلى الناقلة بدون مزيد من التأخير. ومهما شددنا لا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على التهديد الذي تشكله تلك الناقلة على البيئة والاقتصاد والناس في المنطقة.

أخيرا وليس آخرا، نعتقد أنه ينبغي احترام وتعزيز اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض وتنفيذهما تنفيذا كاملا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات وأرحب بالسيد مارتن غريفيث في القاعة. من الطيب أن نراه هنا في دوره الجديد. ويسعدني دائما أن أرى السيدة هنرييتا فور في القاعة.

أود أيضا أن أرحب بتعيين السيد هانز غروندبرغ في وقت سابق من هذا الشهر مبعوثا خاصا جديدا لليمن. ونتطلع إلى العمل معه وهو يمضي قدما بالعمل الحاسم المتمثل في البحث عن حلول لهذه الأزمة المدمرة، أي، بطبيعة الحال، البناء على الجهود الباسلة والدؤوبة التي بذلها السيد غريفيث.

للأسف، وكما سمعنا من متكلمين آخرين، شهدت أشهر الصيف في اليمن مزيدا من التدهور في الأوضاع السياسية، والأمنية، وحقوق الإنسان، والأوضاع الإنسانية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة على الناس العاديين في اليمن، أي السكان المدنيين.

تؤكد مجددا أيرلندا اقتناعنا الراسخ بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا الصراع. وثمة حاجة ماسة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني من أجل فتح الطريق أمام مفاوضات شاملة للمضي قدما على المسار السياسي الذي تمس الحاجة إليه. وتتطلب هذه العمليات مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة.

تدعو أيرلندا أيضا إلى التنفيذ الكامل لاتفاق الرياض وتدعو جميع الأطراف إلى تنحية خلافاتها جانبا، والعمل أخيرا من أجل مصلحة الشعب اليمني. ونؤكد مجددا دعمنا القوي لحكومة الوحدة الوطنية في اليمن، وندعو جميع الأطراف إلى استئناف الحوار، بهدف عودة الحكومة بأمان إلى عدن.

إن استمرار غياب أي امرأة في مجلس الوزراء أمر مؤسف للغاية. ونأمل أن تعالج هذه المسألة في المستقبل القريب جدا. ومن المهم

للغاية مشاركة المرأة اليمنية في إيجاد طريق للسلام. وسنعود إلى هذه النقطة مرارا وتكرارا إلى أن يتحقق ذلك.

أكرر نداء أيرلندا إلى جميع الأطراف من أجل الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، فضلا عن المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الشعب اليمني، وهو أمر بالغ الأهمية لأي سلام دائم.

إن إحاطة السيدة هنرييتا فور التي استمعنا إليها من فورنا، بالاقتران مع التقارير الأخيرة، تكشف عن الأثر المشترك المدمر للحرب والفقر على الأطفال الأبرياء في اليمن. ولن أكرر الحقائق والأرقام المروعة. فهي مذهلة ومألوفة جدا حتى الآن. وهي توضح بأن الأطفال اليمنيين، ولا سيما الفتيات، ما زالوا الضحايا الرئيسيين لهذه الأزمة المروعة.

إننا إذ ندنو من اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات، نتذكر أنه ينبغي أن يكون لكل طفل مكتب يمكنه أن يتعلم فيه بأمن وأمان، وأن يبدأ في بناء مستقبل أكثر إشراقا لنفسه ولأسرته وبلده. ونحن نعلم أنه عندما تتاح للفتيات فرص الحصول على التعليم، سيتم تمكينهن وتجهيزهن للمشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية في السنوات اللاحقة، وكسر حلقات العنف والصراع والفقر المدمرة.

لذلك، من المخزي أن أكثر من مليوني طفل يمني ليسوا على مقاعد الدراسة حاليا، وأن ٧٠ في المائة من الفتيات اليمنيات يتزوجن بينما ما زلن في سن الطفولة، مما يحرم هؤلاء الفتيات تلقائيا من الحصول على التعليم، ولا تزال المدارس في اليمن تتعرض للهجوم وتستخدم لأغراض عسكرية.

تؤيد أيرلندا تماما العمل الحاسم الذي تقوم به اليونيسف في معالجة هذه المسائل المهمة للغاية، بما في ذلك توفير فرص الحصول على التعليم، ودعم المدرسين وموظفي المدارس الذين لم تدفع رواتبهم لسنوات عديدة.

لا تزال أيرلندا تشعر بقلق عميق إزاء العواقب الإنسانية للصراع الذي طال أمده في اليمن، والذي تفاقم جراء استمرار العنف في جميع أنحاء البلاد، والضغوط الاقتصادية الخطيرة التي يواجهها اليمنيون حاليا.

سمعنا اليوم مرة أخرى من وكيل الأمين العام غريفيث أن الأزمات الإنسانية والاقتصادية في اليمن مدفوعة بالصراع. وأن نقص الوقود الذي يدخل ميناء الحديدة يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قدرة ملايين اليمنيين على الحصول على الغذاء. وارتفاع أسعار الوقود يعني ارتفاع أسعار المواد الغذائية. إن المواد الغذائية الوحيدة الموجودة على الرفوف في اليمن اليوم تلك التي لا يستطيع تحمل تكلفتها سوى قلة من الناس. علينا ألا ننسى أن آثار المجاعة، على الرغم من فظاعتها، ليست فورية فحسب، بل إنها أيضا فيما بين الأجيال. والآثار المترتبة على ذلك تنتقل عبر الأجيال. إن آثار التقزم والتعليم المفقود ستقوض قدرة اليمنيين على إعادة بناء بلدهم بعد انتهاء هذا الصراع الوحشي في نهاية المطاف. وبعبارة أخرى، فإن مستقبل اليمن سوف يقترن بالمجاعة لعقود قادمة. وندعو إلى رفع القيود المفروضة على الواردات إلى ميناء الحديدة، ودفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، والحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية الحيوية إلى جميع المحتاجين وتعزيزه.

السيد الأدب (تونس): في البداية، أتقدم بالشكر إلى خالد الخياري ومارتن غريفيث وهنرييتا فور على إحاطاتهم الإعلامية القيمة بشأن الوضع في اليمن. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

ما زالت الأزمة المتعددة الأبعاد التي تعصف باليمن منذ سنوات مستمرة. كما يستمر تدهور الأوضاع الأمنية والمعيشية والإنسانية والصحية للشعب اليمني، في ظل استمرار القتال في عدة مناطق وانسداد آفاق الحل السياسي وإصرار أطراف النزاع على الخيار العسكري، رغم الجهود الدبلوماسية المبذولة من أجل ذلك. وقد تسبب هذا الوضع، وما زال، في آلاف القتلى وملايين المهجرين من أبناء الشعب اليمني، ودمار هائل في البنى التحتية، وأزمة إنسانية غير مسبوقة زادت جائحة كوفيد-١٩ والفيضانات الأخيرة في تفاقمها.

وفي هذا الإطار، تجدد تونس موقفها الثابت الذي يؤكد أن الخيارات العسكرية لا يمكنها إلا أن تفاقم معاناة الشعب اليمني وأن

إنهاء الأزمة لا يكون إلا من خلال تسوية سياسية تبدأ بوقف فوري وشامل لإطلاق النار وانخراط فعلي لأطراف النزاع في مسار حوار سياسي يضع المصلحة العليا للشعب اليمني فوق كل الاعتبارات ويؤدي إلى تسوية تعيد الأمن والاستقرار لليمن، وتحفظ سيادته واستقلاله ووحدته الترابية. كما تؤكد تونس في نفس السياق على أهمية أن تكون العملية السياسية شاملة وأن تكون للمرأة والشباب مشاركة فاعلة فيها.

نرحب بتعيين السيد هانز غروندبرغ مبعوثا خاصا للأمين العام إلى اليمن، ونؤكد دعمنا لمواصلة الجهود الأممية والدولية والإقليمية من أجل التوصل إلى وقف الأعمال العدائية وإطلاق العملية السياسية والمفاوضات بين أطراف النزاع. وبقدر ما نؤكد على أهمية وضع حد للعمليات العسكرية، ولا سيما الهجوم الحوثي على محافظة مأرب، باعتبار إسهامه في مزيد من تعقيد الأزمة وتهديد حياة المدنيين، فإننا نجدد إدانة تونس للهجمات الحوثية المتكررة على أراضي المملكة العربية السعودية، وندعو إلى ضرورة وضع حد لها. كما نؤكد على ضرورة التزام أطراف النزاع بالامتناع عن مهاجمة المدنيين وحمايتهم واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

يمثل الوضع الإنساني المتردي في اليمن مبعث انشغال عميق، خاصة مع استمرار تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية، كما استمعنا في إحاطة السيد مارتن غريفيث، وتفاقم الوضع الصحي بسبب انتشار جائحة كوفيد-١٩ وغيرها من الأوبئة والأمراض، وتدني القدرة الشرائية والوضع الغذائي، بما الملايين من اليمنيين تحت تهديد المجاعة، كما أصبح ملايين الأطفال ضحية لسوء التغذية الحاد، علاوة على عدم تمكن أكثر من مليوني طفل في سن الدراسة من الالتحاق بالمدارس، وتواصل عمليات النزوح الداخلي، بكل ما لذلك من انعكاسات ونتائج خطيرة على مختلف المستويات في الحاضر والمستقبل. وفي هذا الإطار، فإننا نجدد التأكيد على ضرورة تسهيل الوصول الإنساني دون عوائق، ورفع كل العقبات أمام وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى مستحقيها، وفتح الموانئ والمطارات لتأمين وصول الاحتياجات المعيشية للشعب اليمني. كما نؤكد على أهمية توفير التمويل اللازم للتدخلات الإنسانية، خاصة في ظل استمرار ارتفاع أعداد المعتمدين على المساعدات الإنسانية وتدهور الأوضاع المعيشية واستمرار العمليات العسكرية وما ينجم عنها من تهجير للسكان ودمار للبنى التحتية.

ما زال وجود ناقلة النفط صافر وتهالك هيكلها يمثل تهديدا جديا بوقوع كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية غير مسبوقة في المنطقة. لذلك، ندعو الحوثيين إلى تيسير الإجراءات الخاصة بتنقل الخبراء الأمميين للقيام بالمعاينات الفنية والإصلاحات اللازمة في أقرب الآجال.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بالسيد مارتن غريفيث، بصفته الجديدة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وإننا نتطلع إلى العمل معه. ونشكر أيضا الأمين العام المساعد محمد خالد الخياري والمديرة التنفيذية لليونيسف هنرييتا فور على إحاطتيهما. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد هانز غروندبرغ على تعيينه مبعوثا خاصا جديدا للأمين العام إلى اليمن. ونتمنى له كل التوفيق ونؤكد له تعاوننا.

مهما كانت نظرتنا، فإن النزاع الذي طال أمده في اليمن ليس فيه فائزون - بل خاسرون فقط. والأكثر خسارة هم الأكثر ضعفا - الأطفال والشباب والنساء وكبار السن، الذين يبتهلون في صلاتهم اليومية من أجل إنهاء الحرب الأهلية المدمرة، وعودة السلام، ومعها الفرصة لإعادة بناء حياتهم واستعادة قدرتهم على إعالة أنفسهم.

إن استمرار غياب التقدم على المسار السياسي، بما في ذلك تعثر محادثات وقف إطلاق النار، هو أمر مخيب للآمال. وهو يعكس فشل الأطراف في إيلاء الأولوية لاحتياجات شعوبها. ونناشد جميع أصحاب المصلحة اليمنيين إدراك أنه ما من حل عسكري للصراع. وقد آن الأوان للانخراط في البحث عن الذات والمشاركة على نحو بناء في عملية شاملة بقيادة وملكية يمنية، وبدعم من الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين.

وفي هذه العملية، يجب أن تكون الأطراف مستعدة لتقديم التنازلات الضرورية لكسر الجمود القائم وتحقيق وقف فعال لإطلاق النار على

الصعيد الوطني ضمن إطار زمني متفق عليه، وفي نهاية المطاف، إيجاد حل سياسي تفاوضي مستدام للصراع. وما زلنا نشعر بالانزعاج إزاء تصاعد القتال في مناطق مأرب وأبين والبيضا والحديدة والجوف وتعز وغيرها من المناطق. ومما يثير القلق بوجه خاص أن بعض الأطراف لجأت إلى تجنيد الأطفال للقتال في تلك المعارك. وأكرر إدانة كينيا لاستخدام الأطفال في التدريبات العسكرية أو في الخطوط الأمامية للمعركة، أو حتى تعريضهم لأسلحة الحرب.

إن رسالة التهنئة التي بعث بها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية إلى طالبان هي مؤشر على أن الأحداث الأخيرة في أفغانستان يمكن أن تُلهم وتشجع الجماعات الجهادية في المنطقة وخارجها. ومن المهم أن يستجيب مجلس الأمن بصوت واحد وبحزم لمواجهة هذه التهديدات عالميا.

وكينيا يساورها قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية، بما في ذلك تزايد خطر المجاعة التي تؤثر على أكثر من ٢٠ مليون شخص. وما زلنا نؤيد الدعوات لا إلى زيادة المساعدات الإنسانية فحسب، بل أيضا توفير الضمانات لوصول المساعدات الإنسانية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص في هذا الصدد لمعالجة الطفرة في حالات العدوى بمرض فيروس كورونا.

كما نشعر بالقلق إزاء معاناة ملايين الأطفال، بمن فيهم أكثر من مليوني طفل ما زالوا منقطعين عن الدراسة بسبب النزاع الذي طال أمده. وسيؤثر ذلك على قدرتهم على تأمين سبل عيش مجدية وسيجعلهم بدلاً من ذلك رصيداً للتجنيد من جانب الجماعات المسلحة والإرهابية.

وتشيد كينيا بالجهود التي تبذلها اليونيسف لضمان استمرارية التعليم للأطفال في اليمن. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم لقطاع التعليم، بما في ذلك عن طريق ضمان حصول المدرسين على رواتبهم وتمكينهم من مواصلة التدريس.

وندين أي هجمات على البنى التحتية المدنية، مثل المدارس والمرافق الصحية، أو تحويلها إلى الاستخدام العسكري. ونحث الأطراف المعنية على الكف عن ذلك والسماح للبنين والبنات في اليمن بتلقي الرعاية الطبية والتعليم والخدمات الأخرى اللازمة لرفاههم.

إن العدد المتزايد من الهجمات الغامضة باستخدام المتفجرات يدوية الصنع المنقولة بحرا وغيرها من الأجهزة المتفجرة على السفن قبالة سواحل اليمن وغيرها من المياه المجاورة يبعث على بالغ القلق. وتهدد هذه الأعمال سلامة الملاحة البحرية والملاحة الدولية، مع احتمال حدوث اضطراب مكلف في التبادل التجاري والتجارة على الصعيد الدولي، سيؤثر على المنطقة وخارجها.

وفي هذا الصدد، من المخيب للآمال أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل نحو تسوية الحالة المتعلقة بناقلة النفط صافر. ومرة أخرى، ندعو الحوثيين إلى المشاركة البناءة في إيجاد حل وتجنب وقوع كارثة بيئية.

في الختام، أؤكد من جديد تضامن كينيا مع الشعب اليمني. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى إيجاد سبل مبتكرة لمساعدتهم على التغلب على التحديات التي تواجههم من أجل إعادة بناء بلدهم وحياتهم.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري ووكيل الأمين العام غريفيث والمديرة التنفيذية فور على إحاطاتهم. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

لم يُحرز أي تقدم في التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية والإنسانية في اليمن أو التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها. ولا يزال الشعب اليمني يعاني كثيراً، ولا سيما أطفال اليمن. ويجب على جميع الأطراف في اليمن والمجتمع الدولي تكثيف الجهود لإيجاد مخرج من المأزق الحالي.

أولاً، يجب التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن ويجب استئناف عملية السلام في وقت مبكر. والحل العسكري ليس خيارا في حالة اليمن؛ وإيجاد حل سياسي هو السبيل الوحيد لتجاوز الأزمة هناك. وقد عين الأمين العام مؤخراً مبعوثاً خاصاً جديداً لليمن، تعلّق جميع الأطراف عليه آمالاً كبيرة. ونأمل أن يؤدي المبعوث الخاص غروندبرغ مهامه، عند توليه وظيفته الجديدة، بموضوعية وحياد وفقاً لولايته وأن يستمع كلياً إلى آراء جميع الأطراف وأن يستجيب

بنشاط لشواغل المجتمع الدولي لتعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن وأن يسعى إلى التعجيل بالتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار وأن يحرز تقدماً في الحوارات ومحادثات السلام. وقد أيدت الصين دائماً عمل المبعوث الخاص وتتطلع إلى أن يقدم السيد غروندبرغ إحاطة إلى المجلس بشأن خطة عمله واعتباراته في أقرب وقت ممكن.

ثانياً، يجب أن نفسح الطريق بشكل كامل لدور بلدان المنطقة وأن ننشئ تآزراً من أجل تعزيز محادثات السلام. وفي الآونة الأخيرة، واصلت بلدان المنطقة، بما فيها المملكة العربية السعودية وعُمان، المشاركة في جهود الوساطة، وهو ما تعرب الصين عن تقديرها له. وينبغي للأمم المتحدة وبلدان المنطقة تبادل وجهات النظر بشأن مساعيهما الحميدة في حينه وتعزيز التنسيق والتعاون. وينبغي للبلدان التي تمتلك تأثيرا هاما على اليمن الاستمرار في تأدية دور نشط وبنّاء لتعزيز الثقة المتبادلة بين جميع أطراف النزاع والالتزام بالاتجاه العام للتسوية السياسية.

ولطالما دعمت الصين بنشاط عملية السلام اليمنية وشاركت فيها مشاركة بناءة. وعندما زار مستشار الدولة ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية وانغ يي بلدان المنطقة في النصف الأول من هذا العام، طرح مبادرة من خمس نقاط لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. والصين على استعداد لمواصلة الاتصالات والتنسيق الوثيق مع جميع الأطراف بشأن المبادرة ذات النقاط الخمس في جهد متضافر سعياً إلى تحقيق السلام وبناء الأمن وتعزيز التنمية في الشرق الأوسط.

ثالثاً، يجب علينا كذلك زيادة المساعدات الإنسانية الدولية لتخفيف الصعوبات التي تواجه الاقتصاد اليمني وسبل عيش الناس. ويعاني الشعب اليمني من محنة متعددة الأوجه من الحرب والمجاعة والجائحة والفيضانات. وتشير الصين إلى أن الحكومة اليمنية تتخذ تدابير مصممة خصيصاً وتبذل جهوداً نشطة لإصلاح الاقتصاد وتحقيق الاستقرار في العملة وحماية سبل عيش الناس. وتقدر الصين هذه الجهود وتدعمها. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الجهات المانحة، أن يفي بالتزاماته وأن يزيد من المساعدة والدعم المقدمين إلى اليمن. ويجب على جميع أطراف النزاع في اليمن توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق لضمان بقاء قنوات المساعدات الإنسانية مفتوحة وتهيئة الظروف المؤدية إلى التخفيف من الوضع الإنساني.

أخيراً وليس آخراً، فيما يتعلق بناقلة النفط صافر، تحث الصين الحوثيين مرة أخرى على تعزيز الاتصال مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وتقديم العون لموظفي الأمم المتحدة التقنيين وإتاحة مكانية الوصول إلى الناقلة في أقرب وقت ممكن لمنع وقوع كارثة بيئية اقتصادية وإنسانية وبحرية يمكن تجنبها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الهند.

أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتيهما. وأود على وجه الخصوص أن أرحب بوكيل الأمين العام مارتن غريفيث في جلستنا في دوره الجديد. وأشكر المديرة التنفيذية لليونيسف، هنرييتا فور، على مشاركتنا أفكارها حول وضع الأطفال في اليمن. كما أرحب بحضور الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة اليوم.

أدى التصعيد العسكري المستمر في مأرب إلى عمليات هجومية مضادة في محافظات اليمن الأخرى. ولا تزال الاشتباكات العنيفة مستعرة على طول خطوط جبهة متعددة في جميع أنحاء اليمن، مما قوض آفاق السلام في البلد. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بعمل عسكري يمكن أن يؤدي إلى زيادة تصعيد الأعمال العدائية. ونؤكد من جديد أيضاً أهمية التنفيذ الكامل لاتفاقي ستوكهولم والرياض، وهو شرط أساسي للحفاظ على الهدوء والاستقرار في اليمن. ونشجع بلدان المنطقة أيضاً على مواصلة جهودها ونؤيد الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه.

وفي حين أن الحالة الأمنية لا تزال محفوفة بالمخاطر، فإن الحالة الإنسانية تزداد سوءاً بمرور كل يوم. وقد أثار الارتفاع الأخير في حالات العدوى والوفيات الناجمة عن مرض فيروس كورونا مخاوف

من حدوث موجة ثالثة من الجائحة. وأدت الأمطار الغزيرة التي هطلت مؤخراً والفيضانات الواسعة النطاق إلى خسائر في الأرواح والممتلكات، مما أدى إلى تدهور الحالة الإنسانية في البلد. ولا تؤكد كل هذه التطورات سوى الحاجة إلى إيصال المساعدة الإنسانية بصورة منتظمة ويمكن التنبؤ بها ودون عوائق وإلى التمويل الكافي للعمليات الإنسانية على أساس عاجل. وتدعو الهند إلى تقديم مساعدات إنسانية معززة وفعالة للسكان اليمنيين في جميع أنحاء البلد دون أي تمييز.

لقد سمعنا من المديرة التنفيذية لليونيسف عن الأثر الخطير للنزاع الذي طال أمده على الأطفال اليمنيين. وعانت النساء والأطفال أكثر من غيرهم خلال هذه السنوات الطويلة من النزاع في اليمن. وقد اقتُلع حوالي ١,٧ مليون طفل من ديارهم ونزحوا عدة مرات. كما يحرمهم النزاع المستمر من الحصول على الرعاية الطبية الأساسية الفورية والمياه المأمونة والصرف الصحي. وتعطل بشدة أيضاً تعليم الأطفال في اليمن. ولا يزال تجنيد الأطفال قسراً وتلقينهم العقائدي من خلال المعسكرات مدعاة للقلق. وإذا استمر هذا الوضع، فسيكون له تأثير طويل الأمد على جيل كامل في اليمن، وكذلك على مستقبل اليمن.

إن الانسكاب النفطي الأخير الذي أحدثته ناقلة النفط ضيا قبالة ساحل عدن تذكير مهم بالحاجة الملحة إلى معالجة الحالة المحيطة بناقلة النفط صافر. وسيكون لحدوث انسكاب نفطي في البحر الأحمر نتيجة لحالة ناقلة النفط صافر المتهالكة تأثير بيئي وإنساني أكثر خطورة وأطول أمداً على اليمن والمنطقة. ولذلك نؤيد بقوة الدعوة إلى وصول فريق الأمم المتحدة على وجه السرعة إلى ناقلة النفط صافر.

لقد حان الوقت لكي يكثف المجتمع الدولي، ولا سيما المجلس، جهوده من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية. والهند، بوصفها صديقا قديما لليمن، تربطهما علاقات تاريخية تمت رعايتها وتعزيزها على مدى قرون، تكرر دعوتها إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني على وجه السرعة، تليه عملية سياسية قوية وشاملة للجميع، مع الاحترام الكامل لوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. وهذا النهج وحده هو الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق سلام دائم في اليمن.

وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين السيد هانز غروندبرغ، من السويد، مبعوثا خاصا جديدا لليمن، ونأمل أن يبث زخما جديدا في المفاوضات التي وصلت إلى طريق مسدود. ونحث جميع الأطراف في اليمن على إنهاء القتال فورا والتعاون مع المبعوث الخاص بحسن نية من دون أي شروط مسبقة، من أجل رفاه الشعب اليمني.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

لسيد السعدي (اليمن): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على رئاستكم لأعمال هذا المجلس لهذا الشهر متمنيا لكم ولوفدكم الصديق كل التوفيق في مهامكم، وأن أشكر سلفكم المندوب الدائم للجمهورية الفرنسية على رئاسته الموفقة في الشهر الماضي. كما أشكر السيد مساعد الأمين العام الخياري على إحاطته وأرحب بالسيد مارتن غريفيث الذي يتواجد معنا اليوم وأطلعنا على تطورات الوضع الإنساني في اليمن منذ توليه منصبه الجديد، متمنيا له كل التوفيق والنجاح في مهامه. وأعرب عن استعدادنا للتعاون مع في إنجاح مهامه القادمة. كما ترحب الحكومة اليمنية مجددًا بتعيين السيد هانز غروندبرغ مبعوثًا خاصًا جديدًا للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، وتعرب عن استعدادها لتقديم كافة الدعم له بهدف استئناف العملية السياسية والتوصل إلى حل سياسي شامل ينهي الانقلاب والحرب التي أشعلتها المليشيات الحوثية. وندعو إلى مواصلة الجهود المبذولة خلال الفترة السابقة والبناء عليها وليس خلق مسارات وأفكار جديدة تطيل من معاناة الشعب اليمني ولا تستثمر ما تم تحقيقه حتى الآن. كما أشكر السيدة هنريتا فور على إحاطتها.

إن شعبنا اليمني لم يعد يحتمل المزيد من المعاناة الإنسانية ومزيد من الأعباء في ظل إمعان المليشيات الحوثية، بدعم من النظام الإيراني، في مواصلة نهجها وسلوكها العدواني والتدميري لمقدرات البلد ونسيجه الاجتماعي واستمرار التعنت والصلف الحوثي في رفض كل الحلول والمبادرات الإقليمية والدولية لإحلال السلام الشامل والمستدام، وتصعيدها العسكري ضد المدن ومخيمات النازحين واستهداف المدنيين والأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

إن الحكومة اليمنية ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، تؤكد مجدداً حرصها على إنهاء هذا الصراع الذي تسبب في أسوأ أزمة إنسانية وأدى إلى موجات نزوح للملايين في أوساط الشعب اليمني، وعبرت عن استجابتها لكافة خيارات ومساعي السلام وجهود إنهاء هذه الحرب العبثية والمقيتة حفاظا على أمن ووحدة واستقرار اليمن، ورفع المعاناة الإنسانية، وقدمت التنازلات من أجل حقن دماء اليمنيين بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وفق مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها ٢٢١٦ (٢٠١٥). تلك المرجعيات التي تشكل القاعدة الأساسية للانطلاق نحو الشراكة الوطنية الحقيقية والتعايش السلمي بين كافة أبناء ومكونات الشعب اليمني، وتؤسس لبناء يمن ديمقراطي جديد.

وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية اضطلاع المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر بمسؤولياته، والقيام بدوره لممارسة الضغط على الميليشيات الحوثية للجنوح للسلام وإيقاف التصعيد وقتل اليمنيين، حيث أن عدم اتخاذ إجراءات حازمة قد شجع تلك الميليشيات على الاستمرار في حربها ورفضها لمبادرات السلام والانخراط مع جهود المجتمع الدولي وجهود هذا المجلس الموقر. ونتطلع إلى أن يثمر الجهد الإقليمي والدولي في الوصول إلى حل سياسي في اليمن تتمخض عنه نتائج إيجابية تحقق تطلعات الشعب اليمني في الاستقرار والأمن والتنمية ورفع المعاناة الإنسانية التي يكتوي بنارها منذ انقلاب الميليشيات الحوثية في العام ٢٠١٤ على توافق وإجماع الشعب اليمني في العيش في وئام واستقرار وازدهار، وتجاوز التحديات الراهنة التي فرضها ذلك الانقلاب والانتقال نحو معالجة الآثار الاقتصادية والإنسانية وإعادة الإعمار.

إن استخدام الحوثيين لمدينة الحديدة وموانئها لتجهيز وإطلاق الزوارق المفخخة المسيرة وزراعة الألغام البحرية والقرصنة بات يمثل خطراً على الأمن والسلم الإقليمي والدولي واستهداف غير مسبوق لخطوط الملاحة الدولية وحركة التجارة وأمن الطاقة العالمي في أحد أهم الممرات البحرية الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. كما يؤكد استغلال تلك الميليشيات لاتفاق ستوكهولم لزعزعة أمن واستقرار اليمن والمنطقة، واستهداف المدنيين والأعيان المدنية في مدينة الحديدة، حيث تم إحباط العشرات من الهجمات المخطط لتنفيذها من قبل الميليشيات الحوثية بدعم من النظام الإيراني. بالإضافة إلى فرض القيود والعراقيل أمام عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وقد أكدت الحكومة أمام هذا المجلس الموقر وفي أكثر من مناسبة على أهمية نقل مقر البعثة إلى منطقة لا تخضع لسيطرة الحوثيين والتي أصبحت مسألة ضرورية حتى تتمكن البعثة من القيام بمهامها وفق الولاية المناطة بها.

إن استمرار هجوم الميليشيات الحوثية على محافظة مأرب والاستهداف الممنهج للمدنيين ومخيمات النازحين بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة وأنواع الأسلحة الثقيلة قد تسبب في زيادة معاناة أكثر من مليوني نازح وأسفر عن مقتل المدنيين معظمهم من النساء والأطفال بالإضافة إلى جرائم القتل اليومي التي تمارسها تلك الميليشيات من قصف بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة على المناطق والأحياء السكنية في مدينة تعز والاستهداف بنيران القناصة التي يذهب ضحيتها الكثير من المدنيين، إنما تشكل جرائم ضد الإنسانية وتعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ونطالب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه هذه الجرائم الممنهجة ووضع حد لها بحق السكان المدنيين والنازحين والتي تهدف إلى إفشال الجهود والمساعي الدولية لتحقيق السلام. كما ندعو مجلس الأمن إلى القيام بدوره في وقف هذه الهجمات ورفع المعاناة عن الشعب اليمني والدفع بمسار الحل السياسي لإنهاء الصراع.

إن قيام الميليشيات الحوثية بعرقلة عمليات الإغاثة الإنسانية وعمل المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة في مناطق سيطرتها يؤكد انتهاج هذه الميليشيات لسياسة التجويع وعدم الاكتراث بالمعاناة

الإنسانية والحالة المعيشية لملايين اليمنيين، واستغلال أوضاعهم المأساوية كورقة وابتزاز وتضليل المجتمع الدولي، ونتوجه بالدعوة إلى وقف هذه الممارسات لضمان وصول المساعدات الإنسانية لملايين المحتاجين ووقف مساعي تلك الميليشيات لتوسيع الكارثة الإنسانية.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة اليمنية للتخفيف من الآثار الاقتصادية المدمرة للحرب، إلا أنها تبقى غير كافية. وهنا نكرر مساهمة المجتمع الدولي في تقديم الدعم العاجل لجهود الحكومة ودعم إجراءاتها وخططها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي التبعات الخطيرة لاتساع نطاق الكارثة الإنسانية، وذلك من خلال دعم جهود تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني ووقف تدهور قيمة العملة الوطنية عبر العديد من الإجراءات، كوضع آلية لصرف الأموال المقدمة من المانحين للعمل الغوثي في اليمن عبر البنك المركزي اليمني، مما يساعد على دعم قيمة العملة الوطنية والاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى دمج الأولويات والاحتياجات الإنمائية في جميع التدخلات الإنسانية للمساعدة في تحقيق التعافي المبكر عبر التركيز على الأنشطة الاقتصادية المجتمعية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتحول من الأعمال الغوثية إلى دعم مجالات التنمية والقطاعات الإنتاجية والاقتصادية.

تحمّل الحكومة اليمنية المليشيات الحوثية المسؤولية الكاملة عن أي ضرر ينجم عن خزان النفط العائم ”الناقلة صافر“ بعد عرقلتها وصول الفريق الفني للأمم المتحدة لإجراء عمليات التقييم والصيانة، ونحذر من أكبر كارثة في البحر الأحمر ستكون لها عواقب وخيمة على كافة الأصعدة الاقتصادية والإنسانية والبيئية في حال حدوث أكبر تسرب نفطي في التاريخ بسبب الرفض المتكرر للحوثيين، والذي من شأنه أن يدمر النظم البيئية في البحر الأحمر ويضر بقطاع صيد الأسماك في المنطقة ويؤثر على ممرات الملاحة البحرية الدولية والاقتصاد العالمي. وندعو الأمم المتحدة مجددا لتكثيف جهودها للوصول إلى الناقلة وإجراء المعالجات اللازمة دون تأخير قبل حدوث هذه الكارثة الوشيكة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

سأرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.